الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس بافل طالباني: الدستور أساس عملنا وإيماننا راسخ بالتعايش المشترك

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/09/08

No. : 7699

زيارة باربرا ليف ..

رسالة دعم وتحذير

الأطراف الدولية الفاعلة لن تسمح بانهيار النظام في العراق

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل طالباني: الدستور هو أساس عملنا وإيماننا راسخ بالتعايش المشترك
- الرئيس بافل طالباني: الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات شرط تعديل قانونها
- "وحدة صف وموقف القوى الكردستانية في بغداد إحدى ضرورات المرحلة"
- قوباد طالباني وليف: ضرورة أن تحل الأطراف السياسية مشكلاتها عبر الحوار
- الاتحاد الوطني يدعم مطالب الكلدوآشوريين في تعديل قانون الانتخابات
- باربارا ليف: جئنا لتأكيد الالتزام الامريكي بعلاقاتها مع العراق واقليم كردستان
- زيارة باربرا ليف.. رسائل تحذير دولية لقادة العراق
- رئيس الجمهورية والحكيم: الركون الى حوار صريح ومسؤول
- الكاظمي وبلاسخارت: دعم مبادرة الحوار الوطني وتلبية مطالب المواطنين
- تقرير موسع ..المحكمة الاتحادية تحسم الجدل حول صلاحية حل البرلمان
- الداخلية توقف عملية نقل النفوس من باقي المحافظات الى البصرة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الأزمة السياسية في العراق وآفاق الحل ..جذور ممتدة
- خيارات ما بعد نزع فتيل الأزمة العراقية
- هل العراق حالة ميؤوس منها؟
- الاضطرابات المستمرة في العراق .. من الجاني؟
- عندما تكون السياسة فن المستحيل..!

المرصد التركي و الملف الكردي

- واشنطن ترفض تهديدات أردوغان لليونان والاوروبي يعتبرها عدائية
- ممتازير توركون : أردوغان وتهديداته بشن ّ هجوم فجائي على سوريا أو اليونان
- د.محمد نور الدين: المعارضة ترتب أوراقها: عبد الله غول مرشحاً توافقياً؟
- د. عماد بوظو: صفر مشاكل أم خدعة جديدة من إردوغان؟

المرصد السوري و الملف الكردي

- هدية ليفنت: فصل جديد في المسلسل السوري.. الحرب حتماً
- فوزة يوسف: سيتم حماية مكتسبات الشعوب من خلال حرب الشعب الثورية

رؤى و قضايا عالمية

- قضايا الشرق الأوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو 2022
- رئيسة وزراء بريطانيا الجديدة و القضايا الرئيسية بالمنطقة
- تحديات أزمات كونية وإقليمية مركبة
- عن فقه التعايش

العدد: 7699... 2022-09-08

الرئيس بافل جلال طالباني:

الدستور هو أساس عملنا وإيماننا راسخ بالوئام والتعايش المشترك

سنقف ضد الفساد ولن نسمح بالتجاوز على الحقوق والأملاك العامة

شدد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، على أن الصراعات السياسية وعدم الالتزام بالدستور والقوانين النافذة سبب في عدم التوصل لاتفاق وعدم منح مواطني كردستان مستحقاتهم المالية.

تصريحات الرئيس بافل جلال طالباني جاءت خلال استقباله الأربعاء ٢٠٢٢/٩/٧، في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني باربيل، مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، والوفد المرافق لها المتألف من السفيرة الأمريكية لدى بغداد ألينا رومانوسكي والقنصل الأمريكي العام في إقليم كردستان إرفين هيكس.

وعرض الرئيس بافل جلال طالباني مواقف الاتحاد الوطني المسؤولة والوطنية حيال مجمل القضايا والمستجدات بالقول: إن مساعينا كانت ومنذ البداية من أجل إعادة تنظيم البيت الكردي ووحدة الصف بين القوى والأحزاب الكردستانية، لأننا نرى أن وحدة الخطاب الكردي في بغداد عامل لتحقيق حقوق الكرد القانونية والدستورية وحمايتها وتعزيز كيان الإقليم.

وعلى الصعيد العراقي، فإن الدستور هو أساس عملنا، وإيمانُنا راسخٌ بالوئام والتعايش المشترك، ونود أن نتضامن جميعا لبناء مستقبل أكثر إزدهارا.

وفيما يخص ملف النفط والغاز بين الإقليم وبغداد، قدم رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني توضيحات صريحة للوفد الأمريكي بالقول: إن عدم الالتزام بالدستور والقوانين النافذة والصراعات السياسية كانت سببا في عدم التوصل لاتفاق وعدم صرف المستحقات المالية لمواطني كردستان.

بالرغم من أننا نرى أنه يجب عدم ربط المشكلات السياسية بمعيشة وقوت المواطنين وأن تكون ثروات البلد في خدمة الجميع، وسعينا على الدوام لحل المشكلات عبر الحوار والتفاوض، وأدى فريق الاتحاد الوطني في الحكومة دورا مهما بهذا الصدد.

وناقش الاجتماع في محور آخر، سبل مواجهة الفساد وإنجاح عملية الإصلاحات في الإقليم، إذ قال الرئيس بافل جلال طالباني: "سنقف ضد الفساد والتهاون بشتى السبل. إذ من واجبنا ضمان حياة مستحقة لمواطنينا، لذا لن نسمح لأي كان أن يمد يده للحقوق والأملاك العامة".

الرئيس بافل جلال طالباني:

الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات في موعدها شرط تعديل قانونها

أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، أن الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات في موعدها شرط تعديل قانونها، مشددا على تهيئة الأرضية المناسبة للحوار الوطني المثمر بمشاركة الجميع لتخطي العقبات والتغلب على التحديات.

جاء ذلك خلال استقباله في مقر المكتب السياسي بأربيل الأربعاء ٢٠٢٢/٩/٧، وفدا سياسيا وعسكريا بريطانيا عالي المستوى برئاسة كبير مستشاري وزراة الدفاع في بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المارشال "سامي سامبسون".

وجرى خلال لقاء حضره القنصل البريطاني العام في إقليم كردستان، بحث آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والأمنية والتأكيد على توحيد الجهود لحل المشكلات وتهيئة الأرضية المناسبة للحوار الوطني المثمر بمشاركة جميع القوى والجهات السياسية من أجل تخطي العقبات والتغلب على التحديات.

وناقش الاجتماع قضية الانتخابات في الإقليم، إذ أوضح الرئيس بافل طالباني موقف الاتحاد بالقول: إن الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات في موعدها شرط تعديل قانونها. لابد أن يكون القانون ملائما مع الوضع الراهن في الإقليم، وعليه نحتاج إلى التوافق الوطني واتفاقية شاملة.

وكان استقرار المنطقة ومواجهة فلول داعش محورا آخر من محاور الاجتماع، حيث شدد طالباني على ضرورة التنسيق بين قوات إقليم كردستان والعراق والتحالف، وتواصله في سبيل أمن واستقرار المنطقة، داعيا بريطانيا إلى مواصلة تقديم مساعداتها لقوات البيشمركه.

«وحدة صف وموقف القوى الكردستانية في بغداد إحدى ضرورات المرحلة»

أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، أن وحدة الصف والموقف المشترك للقوى الكردستانية في بغداد إحدى ضرورات المرحلة.

جاء ذلك خلال استقباله الأربعاء، في مقر المكتب السياسي بأربيل نائب السفير الألماني لدى العراق "فيليب هولساب فيل" ونائب القنصل الألماني العام في إقليم كردستان "سفين موسلر"، بحضور أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني شالاو كوسرت رسول وسعدي أحمد بيره وجوان إحسان وأمين باباشيخ.

وهنأ الوفد الضيف بافل جلال طالباني بانتخابه رئيسا للاتحاد الوطني، معربين له عن أملهم بالنجاح في هذه المهمة التاريخية.

وبحث الحضور الوضع السياسي في الإقليم والعراق، إذ أشار الرئيس بافل طالباني إلى آخر المستجدات السياسية بالقول، إن "وحدة الصف والموقف المشترك بين القوى الكردستانية في بغداد إحدى ضرورات المرحلة، وضمان لحماية الحقوق القانونية والدستورية لشعب كردستان، إذ بوسع الكرد أن يلعبوا دورا مؤثرا وقويا في بغداد، ونحن في الاتحاد الوطني الكردستاني مستمرون في جهودنا لتحقيق هذا الهدف السامي".

وشدد الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات بينهما ولاسيما في المجال التجاري، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني "سنشجع رجال الأعمال الألمان للمجيء إلى كردستان والاستثمار في الاقليم، لأن من شأن ذلك تعزيز البنى التحتية الاقتصادية في الإقليم، وبدورنا سندعم هذه الخطوة ونساندها".

برقية عزاء الى سماحة السيد الحكيم بوفاة خاله

أخي العزيز سماحة السيد عمار الحكيم المحترم

رئيس تيار الحكمة الوطني

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة خالكم السيد حسن الصدر. ندعو الباري أن يلهمكم وإيانا الصبر والسلوان في هذا المصاب الجلل ويتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٢٢/٩/٧

قوباد طالباني والمبعوثة الامريكية بارابرا ليف:

ضرورة أن تحل الأطراف السياسية مشكلاتها عبر الحوار الوطني

أكد نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني يوم الأربعاء، أن «ما يهمنا في الملف النفطي مستحقات وحقوق الإقليم وليس الجهة التي تتولى بيعه»، في إشارة إلى الخلافات بين أربيل وبغداد حول النفط والغاز.

تصريحات طالباني جاءت خلال اجتماعه، مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف، حيث بحث الجانبان آخر المستجدات السياسية في العراق والخلافات بين أربيل وبغداد حول ملف النفط والغاز.

وأوضح قوباد طالباني خلال اللقاء الذي حضرته السفيرة الأمريكية لدى العراق ألينا رومانوسكي، جوهر الخلافات بين الجانبين حول الملف بالقول: "لاتكمن نقطة الخلاف في الجهة التي تتولى عملية تصدير النفط وبيعه، إنما في تأمين ميزانية ومستحقات وحقوق إقليم كردستان الدستورية"، داعيا الولايات المتحدة إلى التعاون أكثر في حل الخلافات بين الإقليم وبغداد في إطار الدستور.

وبحث الاجتماع كذلك الوضع السياسي في العراق وآخر التطورات السياسية في بغداد، إذ تطابقت رؤى الجانبين حول ضرورة أن تحل الأطراف السياسية مشكلاتها عبر الحوار الوطني، والابتعاد عن الخطابات والمواقف التي تزيد حدة الخلافات والتوترات.

وفيما يتعلق بإصلاحات حكومة إقليم كردستان، أكد نائب رئيس الوزراء، إصرار الحكومة على تنفيذ عملية الإصلاحات في مختلف القطاعات الحكومية، مشيرا إلى أن الحكومة خطت خطوات مهمة في هذا المجال خلال

الفترة المنصرمة بالرغم من العراقيل والصعاب.

ودعا طالباني الولايات المتحدة إلى مواصلة دعمها ومساندتها لحكومة الإقليم على غرار دعمها لخطواتها الإصلاحية.

التقارب بين القوى الكردستانية وصياغة موقف موحد

من جهة أخرى اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء لحكومة اقليم كردستان يوم الاربعاء، مع فيليب هوسابفيل السفير الالماني وكالة، وبحثا مستجدات الوضع السياسي في العراق وسبل تعزيز العلاقات بين اقليم كردستان وألمانيا.

فيما يتعلق بالوضع السياسي العراقي، اتفقت رؤى الجانبين حول ضرورة إنقاذ العراق من الأزمة السياسية الخطيرة التي يمر بها وضرورة أن تبدي الاطراف العراقية المرونة اللازمة وحل المشكلات فيمما بينها عن طريق الحوار الوطني.

وبهذا الصدد اوضح نائب رئيس الوزراء، ان ما يدعو للاسف هو انه في أغلب الاحيان تتم شخصنة الخلافات السياسية ولا تراعى المصالح العليا، ما يؤدي الى تعميق الخلافات اكثر وتعقيد سبل الحل، مؤكدا ضرورة ان تخفض الاطراف العراقية من سقف مطالبها كي لا يتجه البلد الى المزيد من عدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين القوى الكردستانية، قال قوباد طالباني: في الظرف الراهن حيث يمر العراق بأزمة سياسية عميقة، فإن الحاجة ملحة اكثر من اي وقت مضى للتقارب بين جميع الاحزاب الكردستانية وان تعمل على صياغة سياسة وخطاب موحدين استنادا الى مبدأ المصلحة العليا لشعب كردستان.

وفي جانب آخر من اللقاء تم التطرق الى الاصلاحات التي بدأتها حكومة الاقليم ولاسيما في وزارة البيشمركه، حيث قدم قوباد طالباني الشكر للمستشارين الألمان الذين تعاونوا مع حكومة الاقليم خلال السنوات الماضية ومكتب نائب رئيس الحكومة، آملا في استمرار هذا التعاون.

كما دعا قوباد طالباني ألا تقتصر مساعدات ومشاريع الحكومة الالمانية في المستقبل، على المدن الكبيرة فقط، بل تشمل ايضا الاقضية والنواحي خدمة للمجتمع المدني في تلك المناطق.

ويشدد: يجب الإنتهاء من أعمال مشروع الطريق الحولي بأسرع وقت

من جهة أخرى أعلن نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني الثلاثاء، أن لديه الحلول المناسبة لإتمام مشروع شارع بابان الستراتيجي في السليمانية.

وقال طالباني في بيان "اجتمعنا في مجلس الوزراء مع الوزرات المعنية للتباحث حول أعمال مشروع الطريق الحولي في السليمانية (شارع بابان)". مضيفا "سنجتمع بداية الأسبوع القادم مع مجلس البلدية وجميع الأطراف ذات الصلة في السليمانية"، مؤكدا أن "لدينا الحلول المناسبة لإتمام ذلك المشروع الستراتيجي، ولابد من الإنتهاء من أعماله بأسرع ما كان".

الاتحاد الوطني يدعم مطالب الكلدوآشوريين في تعديل قانون الانتخابات

أعرب الاتحاد الوطني الكردستاني الأربعاء، عن دعمه لمطالب الكلدوآشوريين في تعديل قانون الانتخابات بإقليم كردستان.

جاء ذلك خلال استقبال مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني رفعت عبدالله، وفدا مشتركا من خمسة أحزاب كلدوآشورية المتألف من نائب الحركة الديمقراطية الآشورية يعقوب كوركيس، ونائب رئيس حزب أبناء النهرين كلاويز شابه، وسكرتير حزب بيت نهرين الوطني يوسف يعقوب ونائب رئيس الحزب الوطني الآشوري سرجون مالك وعضو اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية الآشورية نبيل ملحم.

وجرى خلال اجتماع حضره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ستران عبدالله والعضو القيادي في الحزب سالار سرحد، بحث الانتخابات المقبلة في إقليم كردستان وضرورة تعديل قانون الانتخابات ونظام الكوتا، بما يخدم تطلعات الأقليات القومية الحقيقية وتنمية الديمقراطية.

وعرض الوفد الضيف مشروعا خاصا بالأحزاب الخمسة لتعديل القانون وفرز قوائم الناخبين الخاصة بالكلدوآشوريين بما يعبر عنها كوتا الأقليات.

بدوره قال رفعت عبدالله: إن "مطالبكم تتطابق كليا مع مطالب الاتحاد الوطني، وسبق أن قُدمت في مشروع ونـدافع عنها، كونها نفس سياسات المرحوم الرئيس مام جلال، الذي لطالما كان حريصا على دور ومكانة الكلدوآشوريين وجميع مكونات كردستان والعراق في الدستور العراقي وكذلك في العملية السياسية بالبلد».

المسرى

باربارا ليف: جئنا لتأكيد الالتزام الامريكي بعلاقاتها مع العراق واقليم كردستان

وتؤكد: سنكثف جهودنا لحل الخلافات النفطية بين الاقليم وبغداد

استقبل رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني الأربعاء، باربارا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ووفداً مرافقاً لها.

وفي اجتماع حضرته ألينا رومانووسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والقنصل العام الأمريكي في إقليم كردستان وعدد من الدبلوماسيين الأمريكيين، جرى التباحث بشأن علاقات أمريكا مع العراق وإقليم كردستان، آخر تطورات الوضع السياسي في العراق والمساعي الرامية إلى تخطي المصاعب، علاقات أربيل – بغداد والمشاكل العالقة بينهما.

وأكدت ليف أنها هنا لتأكيد التزام أمريكا بعلاقاتها مع العراق وإقليم كردستان وأنهم ينظرون باهتمام إلى هذه العلاقات، وأكدت الدعم الكامل لاستتباب الأمن والاستقرار السياسي في العراق.

من جهته، وإلى جانب التعبير عن الشكر والتقدير للمساعدات والدعم الأمريكي للعراق وإقليم كردستان، جدد نيجيرفان بارزاني التأكيد على أن مشاكل العراق لن تحل بتهميش أي قوة أو طرف سياسي ويجب أن تتوصل مكونات العراق من خلال الحوار والتفاهم إلى أسلوب للتعايش بينها.

وعدّ حل المشاكل بين أربيل وبغداد ووجود قوانين لتوزيع العائدات والنفط والغاز، المفتاح لحل مشاكل العراق واستتباب الأمن والاستقرار في البلد، كما شدد على أن العراق لغرض حل مشاكله، بحاجة إلى الحوار والتفاهم بين

الأطراف السياسية والمكونات وإلى مساعدة الدول الصديقة.

علاقات العراق وإقليم كردستان مع الدول المجاورة، الأوضاع الداخلية لإقليم كردستان وأهمية وحدة صف الأطراف الكردستانية، الأوضاع في المنطقة بصورة عامة، ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك، شغلت جانباً آخر من الاجتماع.

** كما استقبل رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربارا ليف.

وقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني على صفحته الرسمية في فيس بوك «استقبلنا الأربعاء ٧ أيلول سبتمبر ٢٠٢٢ مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السيدة باربارا ليف».

وأضاف رئيس الحكومة «بحثنا أثناء اللقاء سبل تعزيز العلاقات بين إقليم كردستان والولايات المتحدة، وناقشنا آخر مستجدات الوضع السياسي وتطوراته في العراق».

وأشار بارزاني الى «اننا قدمنا نبذة عن الإصلاحات التي تنفذها التشكيلة الوزارية التاسعة في مجالات تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وإرساء بنية تحتية متينة».

وأكد رئيس الحكومة على «ان شعب كردستان قدم تضحيات كبيرة من أجل نيل حقوقه المشروعة، لذلك فهو غير مستعد للتخلي عن حقوقه الدستورية تحت أي ضغط، كما جددنا رغبة إقليم كردستان في حل المشاكل بشكل جذري وعلى أساس الدستور».

فيما أكدت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي «التزام بلادها في مواصلة مساندة إقليم كردستان ودعم البيشمركة».

وأضافت ليفي «سنكثف جهودنا من أجل حل المشاكل بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، ولا سيما الخلافات المتعلقة بقضية النفط والغاز التي تحتاج إلى حل من خلال المفاوضات، لأن عدم حلها سينعكس سلباً على أمن العراق واستقراره».

وتناول اللقاء، الذي حضرته السفيرة الأمريكية لدى العراق السيدة أيلينا رومانوسكي، والقنصل العام الأمريكي في إقليم كردستان إيرف هيكس، التغير المناخي وآثاره السلبية على العراق وإقليم كردستان، والاهتمام بالطاقة الصديقة للبيئة والنظيفة والمستقرة، وتعزيز الاستثمار الأمريكي وأهمية القطاع الخاص في الإقليم.

*** الى ذلك قال مسعود بارزاني الأربعاء، إنه لا مانع لدى إقليم كردستان من إجراء انتخابات عراقية مبكرة بشرط تهيئة أرضية سياسية وقانونية ملائمة لها.

جاءت تصريحات بارزاني خلال استقباله وفداً من وزارة الخارجية الأمريكية مكوناً من مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط باربارا ليف، مع وفدٍ مرافقٍ لها.

وقالت باربارا ليف أن الرئيس بايدن ينظر إلى إقليم كردستان بأهمية بالغة، وأن الإقليم يعد من أولويات السياسة الخارجية للبلاد، مؤكدة أنه يرى أن سيادة واستقرار إقليم كردستان والعراق هي أساس الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأكد بارزاني انه يتعين حل الخلافات والقضايا العالقة بين اربيل وبغداد ضمن إطار الدستور، لافتا الى أن أي إتفاق يحدث في هذا الإطار يجب أن يكون على هذا الأساس وأن يتم العمل عليه بوضوح وجدية، مؤكدا انه لا يجوز لاي طرف أن يحاول تهميش وإقصاء الآخر.

وقال مسعود بارزاني أنه «لا يوجد اي مانع في اجراء الانتخابات المبكرة بشرط تهيئة أرضية سياسية وقانونية لها، وألا يتم تهميش أي طرف أو مكون وان يتم احترام نتائج الانتخابات».

زيارة باربرا ليف.. رسائل تحذير دولية لقادة العراق

لا يمكن السماح بانهيار النظام العراقي من قبل الأطراف الدولية الفاعلة

كشفت مصادر سياسية مطلعة الأربعاء، عن ان "زيارة مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف الى العراق وعقد اجتماعات لها مع عدد من المسؤولين والقيادات العراقيين، الهدف منها إيصال رسائل تحذير دولية الى المسؤولين والقيادات العراقيين بشأن الازمة السياسية وتطورها الى النزاع المسلح، مما يهدد الوضع العراقي على مختلف الأصعدة".

ولفتت المصادر ذاتها الى أن "باربرا ليف، شددت خلال اجتماعاتها مع المسؤولين والقيادات العراقيين على حل الازمة بصورة سريعة ومنع أي تصعيد قد يكرر احداث المنطقة الخضراء، وتكرار ذلك يعني تدخل المجتمع الدولي بقوة لحل الخلاف السياسي، ولا يمكن السماح بانهيار النظام العراقي من قبل الأطراف الدولية الفاعلة، وعلى رأسها واشنطن".

باربرا ليف، أكدت على ضرورة عدم تهميش التيار الصدري في القرارات السياسية خلال المرحلة المقبلة، والعمل على تحقيق ما يمكنه تحقيقه من المطالب التي يريدها من خلال الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف السياسية، دون تهميش أي طرف سياسي".

وقالت باربارا ليف في مقابلة مع قناة "العربية الحدث"، إن "استقرار العراق وأمنه من أولويات الإدارة الأمريكية"، موضحة أن "المشهد السياسي العراقي على حافة الهاوية ونتابعه بدقة".

مشددة أن "الصراع السياسي في العراق لا يحل إلا عبر الحوار"، مستدركة بقولها إن "الحوار الحالي باستضافة الكاظمي يعد مسارا صحيحا وعلى القادة استثماره".

محادثات مع رئيس مجلس القضاء الاعلى

*** في الأثناء بحث رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، ومساعدة وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط باربرا ليف، الثلاثاء، دعم الولايات المتحدة للقضاء العراقي في مختلف الاختصاصات.

وذكر بيان لمجلس القضاء، أن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان التقى مساعدة وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط باربرا ليف تم خلاله مناقشة قضايا عدة".

محادثات مع مستشار الأمن القومي

*** من جهته أكد مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي الثلاثاء، أن العراق بحاجة إلى علاقات متوازنة بما يحقق أمن واستقرار المنطقة.

وذكر المكتب الإعلامي لمستشار الأمن القومي في بيان، أن "الأعرجي استقبل بمكتبه مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، باربرا ليف، والوفد المرافق لها، بحضور سفيرة الولايات المتحدة في العراق، ألينا رومانوسكي".

واستعرض الأعرجي، مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي، وفق البيان، "أبرز القضايا والمستجدات السياسية في العراق والمنطقة، فضلا عن بحث ملف مخيم الهول السوري، ومكافحة الإرهاب والمخدرات، كما جرى بحث تعزيز أطر التعاون والشراكة بين بغداد وواشنطن، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين".

وأكدت ليف وفقا للبيان أن "الولايات المتحدة تنتهج سياسة عدم جعل العراق ساحة للصراع مع الآخرين، معربة عن تطلع بلادها لتقدم ونجاح العراق على الصعد كافة".

من جانبه أشار الأعرجي، إلى أن "العراق بحاجة إلى علاقات متوازنة مع الجميع، مبنية على احترام سيادته، والتعاون والشراكة، بما يحقق أمن واستقرار المنطقة".

محادثات مع وزير الخارجية

*** وبحث وزير الخارجية فؤاد حسين مع مساعدة وزير خارجيَّة الولايات المتحدة الأمريكيَّة لشُؤُون الشرق الأوسط باربرا ليف والوفد المُرافق لها، العلاقات الثنائيَّة والقضايا ذات الاهتمام المُشترَك.

ولفتت الخارجية العراقية في بيان، الى أن "وزير الخارجية تطرق إلى الظروف السياسيَّة في العراق وإلى الأحداث الأخيرة التي حدثت قبل أسبوع في بغداد وفي المنطقة الخضراء"، مُشيراً إلى أن "هذه الأحداث الحقت ضرراً كبيراً بالعمليَّة السياسيَّة في العراق، وعلى جميع القوى السياسيَّة أنّ تأخذ درساً من ما حصل، من أجل الحفاظ على السلم الأهليّ، مُؤكّداً أنَّ سلسلة الحوارات يجب أن تشمل الجميع ومن الضروريّ حماية المسيرة الديمقراطيَّة".

وأكَّد وزير الخارجية أن " بناء الاستقرار في سوريا، هو ليس لمصلحة الشعب السوريّ فقط،إنما لمصلحة العراق والمنطقة برمتها أيضا، مُضيفا أن "الحكومة العراقيَّة تعمل جاهدة لدعم هذا المسار في كل المحافل الدوليَّة.

محادثات مع وزير النفط الاتحادي

*** وبحث وزير النفط احسان عبد الجبار اسماعيل، الأربعاء، مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف ملف الطاقة في العراق.

وذكر بيان للوزارة، أن «وزير النفط احسان عبد الجبار اسماعيل استقبل مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، والوفد المرافق لها».

وجرى خلال اللقاء البحث في «العلاقات الثنائية بين البلدين،والملفات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في قطاعي النفط والطاقة».

رئيس الجمهورية والحكيم: الركون الى حوار صريح ومسؤول

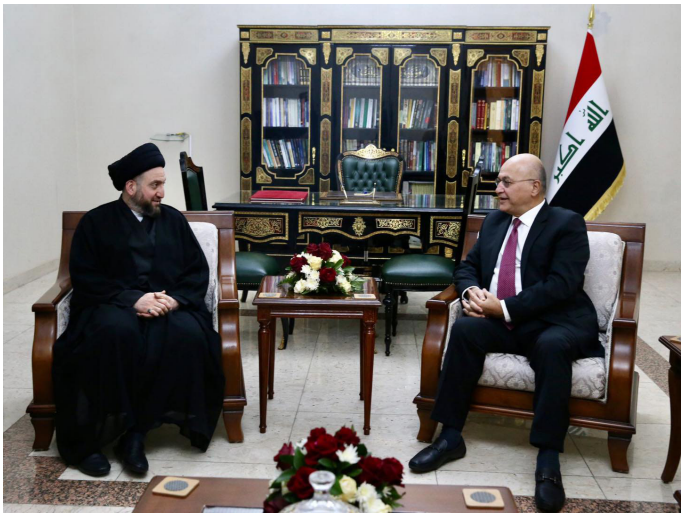

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح الأربعاء ٧ أيلول ٢٠٢٢، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد والتطورات السياسية، حيث تم التأكيد على أهمية ترسيخ الاستقرار في البلد وحماية أمن المواطنين، والركون إلى حوار حريص ومسؤول يبحث الأزمة السياسية القائمة ويضع حلولاً تقوم على حماية المصلحة الوطنية العليا وتُطمئِن المواطنين وتستجيب لتطلعاتهم.

تهنئة رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة

من جهة أخرى، بعث رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح الأربعاء، برقية تهنئة إلى رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة السيدة ليز تراس بمناسبة توليها مهام منصبها.

وأعرب الرئيس برهم صالح عن تهانيه وأمنياته لها بالنجاح في مهامها الجديدة، حيث أشار سيادته إلى العلاقات المتينة التي تجمع البلدين الصديقين، وسعي العراق إلى تعزيز آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المتبادلة للبلدين والشعبين، وكذلك العمل المشترك من أجل إرساء السلم والاستقرار في المنطقة.

برقية تعزية إلى الرئيس الصيني

فخامة الرئيس شي جين بينغ المحترم

رئيس جمهورية الصين الشعبية

ببالغ الحزن والأسى تلقيتُ نبأ فاجعة الزلزال الأليم الذي تعرضت له مقاطعة سيتشوان وأسفر عن ضحايا وجرحى ومفقودين من المواطنين.

وبهذا الحادث المُفجع أتقدمُ إلى فخامتكم، باسم الشعب العراقي وباسمي شخصياً، بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى العائلات المكلومة وإلى الشعب الصيني الصديق راجياً لهم جميل الصبر وحسن العزاء، والشفاء العاجل للجرحى والمصابين، وأن يحفظكم والشعب الصيني من كل سوء ومكروه.

د. برهم صالح

رئيس جمهورية العراق

الكاظمي وبلاسخارت: دعم مبادرة الحوار الوطني وتلبية مطالب المواطنين

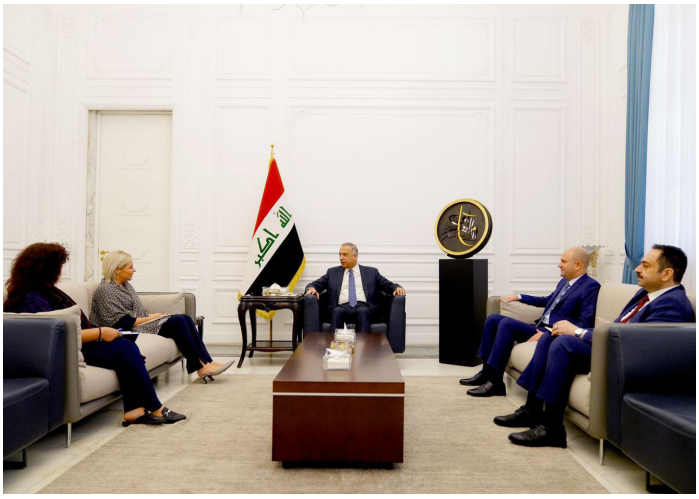

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأربعاء، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت.

وبحث اللقاء تطورات الأوضاع السياسية في العراق وحالة الانسداد السياسي التي يشهدها البلد، والجهود المبذولة من قبل الحكومة في احتواء الأزمة وحماية السلم الأهلي في البلاد.

وأكد اللقاء أهمية دعم مبادرة الحوار الوطني التي دعا لها رئيس مجلس الوزراء، واعتماد منهج الحوار بوصفه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية الحالية، والضامن لأمن العراق واستقرار الساحة المحلية، وبما يلبي مطالب المواطنين وطموحاتهم في حياة آمنة وكريمة.

وشهد اللقاء التباحث في تعزيز آليات التعاون بين العراق وبعثة الأمم المتحدة في مختلف الملفات التي تدعم الاستقرار والسلم المجتمعي.

نائب الرئيس الايراني يشيد بمنهج الحكمة والعقلانية في حل الأزمة العراقية

من جهة أخرى تلقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأربعاء، اتصالاً هاتفياً من نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد مخبر.

وأكد مخبر أهمية مبادرة الحوار الوطني وجهود الحكومة العراقية في تقريب وجهات النظر، مشيداً بمنهج الحكمة والعقلانية في معالجة الأزمة السياسية في العراق.

وجرى خلال الاتصال التباحث في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والسبل الكفيلة بتعزيزها وبما يصب في مصلحة شعبي البلدين الجارين، وبحث أيضاً أهم الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق الاتصال إلى جهود الحكومة بمختلف مؤسساتها في تقديم التسهيلات والحماية الأمنية لجميع الزائرين الذين يحيون أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام) في مدينة كربلاء المقدسة.

الى ذلك، ترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الثلاثاء، الجلسة الاعتيادية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء، تم فيها بحث تطورات الأحداث السياسية في البلاد، ومناقشة الملفات الأساسية التي تتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين، فضلاً عن التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وبعد أن ناقش مجلس الوزراء الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وأصدر القرارات بهذا الشان.

تقرير لفريق الرصد والمتابعة

المحكمة الاتحادية تحسم الجدل حول صلاحية حل البرلمان

سحبت المحكمة الاتحادية العليا، وهي أعلى هيئة قضائية في العراق، آخر ورقة لجأ إليها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، لحل البرلمان والذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة، بعد أن كان قد فشل في تحقيق هذا الهدف بلجوئه إلى الشارع.

وقالت المحكمة الاتحادية العليا إنها لا تملك السلطة الدستورية لحل البرلمان، وهو مطلب رئيسي للصدر ونقطة شائكة مهمة في صراع على السلطة أدى إلى اشتباكات دامية في بغداد الشهر الماضي.

وجاء في بيان الاتحادية العليا:

أولا:

إن أعضاء مجلس النواب بعد انتخابهم لا يمثلون أنفسهم ولا كتلهم السياسية وإنما يمثلون الشعب، ولذا كان من المقتضى عليهم العمل على تحقيق ما تم انتخابهم لأجله وهي مصلحة الشعب، لا أن يكونوا سببا في تعطيل مصالحه وتهديد سلامته وسلامة الشعب بالكامل.

ثانيا:

إن استقرار العملية السياسية في العراق يفرض على الجميع الالتزام بأحكام الدستور وعدم تجاوزه ولا يجوز لأي سلطة الاستمرار في تجاوز المدد الدستورية إلى ما لا نهاية، لأن في ذلك مخالفة للدستور وهدما للعملية السياسية بالكامل وتهديدا لأمن البلد والمواطنين.

ثالثا:

إن الجزاء الذي يفرض على مجلس النواب لعدم قيامه بواجباته الدستورية هو حل المجلس عند وجود مبرراته.

رابعا:

إن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد رسم الآلية الدستورية لحل مجلس النواب وفقا لأحكام المادة (٦٤/ أولا) منه.

خامسا:

إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بموجب المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وليس من ضمنها حل البرلمان.

سادسا:

إن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم يغفل عن تنظيم أحكام حل البرلمان، ولذلك فلا مجال لتطبيق نظرية الإغفال الدستوري.

كما أوضح بيان المحكمة الاتحادية العليا أن الغاية من تكوين السلطات الاتحادية هي تطبيق ما جاء به الدستور وفقا لصلاحيات كل سلطة من أجل ضمان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور، وحماية الحقوق والحريات العامة وفق الأطر الدستورية بما يؤمن الحفاظ على السلم الأهلي ووحدة البلد.

وختمت بيانها بالتأكيد على أن الواقع العام في البلد في تراجع كبير سواء أكان على الصعيد الخدمي أم على صعيد انتشار الفساد المالي والإداري، مما أثر وبشكل كبير جدا على ثقة المواطن بمؤسسات الدولة كما أثر بشكل كبير على المستوى المعاشي للشعب.

الاتحاد الوطني: نأمل بمشاركة الجميع في جلسة البرلمان المقبلة

هذا وأكد الاتحاد الوطني الكردستاني، الاربعاء، مشاركته في جلسة البرلمان القادمة وتشكيل الحكومة الاتحادية.

وذكرت القيادية في الاتحاد رابحة حمد في حديث لوكالة موازين نيوز: نأمل مشاركة جميع الاطراف السياسية في الجلسة النيابية التي ستعقد بعد انتهاء مراسم الزيارة الاربعينية، مؤكدة مشاركة الاتحاد في الجلسات وتشكيل الحكومة.

وبينت أن هنالك محاذير من فشل تكليف الكتلة الاكبر بتشكيل الحكومة خصوصا بعد تقديم الدعوى القضائية في المحكمة الاتحادية لاعادة النظر باستقالة نواب التيار الصدري.

تعليق مقتضب من التيار الصدري بعد قرار الاتحادية

وعلق النائب السابق والقيادي في التيار الصدري، على قرار المحكمة الاتحادية بخصوص دعوى حل البرلمان.

وكتب العميري في تدوينة مقتضبة «لن يحكم فينا (ابن الدعي) كائناً من كان».

غالبية الكتل تدعو لجلسة

من جانبه أكد ائتلاف دولة القانون، الاربعاء، ان غالبية الاصوات السياسية تدعو لعقد جلسة مجلس النواب.

وقال عضو الائتلاف وائل الركابي لوكالة موازين نيوز، انه خلال الحوار الوطني عمدت غالبية الكتل السياسية الى تأييد عقد جلسة البرلمان، وتعديل القوانين وتشكيل حكومة اصيلة كاملة الصلاحيات.

واضاف انه بعد رد المحكمة الاتحادية للدعوى وجب الاسراع بعقد الجلسة الاولى بعد هذا الانقطاع وتغيير بعض القرارات والقوانين.

المسار الدستوري الآن هو تشكيل الحكومة

واعتبر تحالف الفتح الأربعاء، أن قرار المحكمة الاتحادية القاضي بردّ دعوى حلّ مجلس النواب «متوازناً».

وقال القيادي في التحالف غضنفر البطيخ، إن «قرار رد دعوى حل مجلس النواب كان متوازنا من الناحية الدستورية والقانونية»، مبيناً أن «المحكمة أوكلت لمجلس النواب حل نفسه». وأضاف: «فهمنا من نص القرار أن هناك ورقة ضغط أخرى على مجلس النواب لحل نفسه، والمسار الدستوري الآن هو الذهاب نحو تشكيل الحكومة، وفي حال كان هناك تجاوز في المدد الدستورية فيمكن الضغط في مسارات أخرى».

وبين، أن «أحد الخيارات أمامنا الآن، هو الذهاب نحو الاتفاق إلى عودة جلسات مجلس النواب وانتخاب رئيس جمهورية ووزراء بعد الاتفاق مع التيار، وتشكيل حكومة دستورية دائمية ولكن بالاتفاق السياسي هي حكومة انتقالية ومن ثم يتم تحديد موعد انتخابات جديدة». وتابع «الإطار جاهز للحوار مع التيار الصدري إذا كان المحور الرئيس هو شخصية رئيس الوزراء، ومشكلتنا الآن في تشكيل حكومة انتقالية».

«إبداع قانوني»

كما وصفت النائبة عن دولة القانون عالية نصيف، الاربعاء، قرار المحكمة الاتحادية برد دعوى حل مجلس النواب بالابداع القانوني.

وقالت نصيف في تغريدة عبر تويتر تابعتها /موازين نيوز/، ان اقل ما يقال عن قرار المحكمة الاتحادية ابداع قانوني ومن امرين.

من جانب آخر أكدت عالية نصيف، أن خيارات الإطار التنسيقي تصب في مصلحة العراق، فيما أشارت إلى أن السيناريو الأقرب سيكون عبر عقد جلسة برلمانية لانتخاب رئيس الجمهورية، وتكليف رئيساً للوزراء.

وقالت نصيف «لدينا استحقاقات دستورية والمحكمة نوهت بأن أي سلطة سواء تشريعية أو تنفيذية عند تجاوزها المدد الدستورية تفقد شرعيتها»، مبينة أن «السيناريو المقبل سيكون متمثلا، بعقد جلسة برلمانية لانتخاب رئيس جمهوية وتكليف رئيس وزراء بعد زيارة الأربعينية». وأضافت أن «انعقاد مجلس النواب أمر حتمي ويحتاج إلى رغبات من الإطار والتيار وتعديل قانون الانتخابات وتغيير مفوضية الانتخابات»، مؤكدة أن «مبعوثة الأمم المتحدة دعت القوى السياسية العراقية إلى عقد جلسة وتشكيل حكومة».

«المحكمة الاتحادية طبقت الدستور العراقي بحذافيره»

ويقول مراقبون إن القرار الذي اتخذته المحكمة الاتحادية، والذي يقضي بعدم امتلاكها صلاحيات دستورية لحل البرلمان، يضيق هامش الخيارات أمام الصدر ويجعله مضطرا إلى لقاء خصومه من الإطار التنسيقي في المنتصف، وقد تكون المبادرة التي تقدم بها في وقت سابق حليفه رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي سلّم نزوله من "الشجرة التي صعدها".

وقال الخبير القانوني أمير الدعمي، في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن "قرار المحكمة الاتحادية، هو إنجاز للمحكمة على اعتبار أنها طبقت الدستور العراقي بحذافيره، ولم تخترق الدستور ولم تقف فوق القانون، فحل البرلمان ليس من صلاحيات المحكمة وهناك نص دستوري واضح".

وأضاف الدعمي أن "المحكمة الاتحادية انتصرت للدستور وانتصرت للقانون بعدم إقحام نفسها في المعادلة السياسية، وحل البرلمان حالياً يكون وفق المادة (٦٤/ أولاً) أي البرلمان هو من يملك صلاحية حل نفسه فقط لا سلطة ثانية".

ويرجح المراقبون أن يسير الصدر باتجاه القبول بمبادرة الحلبوسي لأن خلاف ذلك سيعني استمرار الشلل السياسي، كما أن اتخاذ خطوات تصعيدية جديدة، مثل دعوة أنصاره مجددا للاحتجاج، هي مغامرة خطيرة، قد تنتهي به إلى ما لا يحمد عقباه.

ويلفت المراقبون إلى أن الحلبوسي ما كان ليعرض هذه المبادرة لولا حصوله على إشارات إيجابية من التيار الصدري، وأيضا من حليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني.

عضو بتيار الحكمة: الاطار يمتلك أريحية بتمرير الحكومة

من جهته رأى عضو تيار الحكمة مرتضى الملا جواد، أن الاطار التنسيقي يمتلك «أريحية» بتمرير الحكومة ورئيس الحكومة، مستدركاً أنه لا يمكن تشكيل حكومة قوية بدون دعم من كل القوى السياسية لهذه الحكومة.

وقال الملا جواد لشبكة روداو الاعلامية، ان «هنالك نوايا صادقة من قبل كل قوى الاطار التنسيقي، وكذلك كل قوى العملية السياسية في العراق، بأن يكون هنالك حل لهذه المشاكل المتراكمة التي وصلنا الى ذروتها في العملية السياسية»، مردفاً: «نتصور انه لا انهاء لهذه المشاكل الا عبر تشكيل حكومة قوية مدعومة من قبل كل القوى السياسية».

وأوضح أن «الاطار التنسيقي يمتلك أريحية بتمرير الحكومة ورئيس الحكومة، لكن هنالك ايمان انه لا حكومة قوية بدون دعم من كل القوى السياسية لهذه الحكومة»، لافتا الى ان «كل الايادي والقلوب مفتوحة للكتل الصدرية، ولكن اذا لم نصل الى بوابات للحوار سيكون المرور بتشكيل حكومة، وبالتالي سيكون هنالك اختيار للكابينة».

«نحن على ابواب خطر محدق، وهو ما نوه اليه الحلبوسي مؤخراً من أنه بمجرد انتهاء هذه السنة ستكون عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي ولا يوجد تمويل لتأمين رواتب الموظفين»، وفقاً للملا جواد، الذي حذّر من أن «المشاكل السياسية ستضرب عمق اقتصاد المواطن العراقي، ولهذا هنالك توجه فعلي وحقيقي بانهاء هذ المشاكل الموجودة عبر بوابة ايجاد حكومة».

أما بخصوص موقف الكرد والسنة من الأزمة السياسية الحالية، اشار عضو تيار الحكمة الى ان «الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أكدوا على حسم موضوع رئيس الجمهورية، وهنالك التزام بحسم رئيس الجمهورية والمجيء الى بغداد بمرشح واحد فقط، وكذلك هم يدعمون تشكيل حكومة قوية تلبي طموحات المواطن العراقي»، مبينا ان «السنة يدعمون انهاء هذه الجدلية المتراكمة بالعملية السياسية».

عضو تيار الحكمة، اضاف انه «مازلنا عند قرارنا منذ اعلان نتائج الانتخابات، وهي انه لن نكون طرفاً بتشكيل الحكومة المقبلة، ولكن سنكون داعمين وساندين لأن تكون هنالك حكومة قوية خدمية تلبي طموحات المواطن العراقي»، مشددا على ان «المشاكل الموجودة في الشارع العراقي كبيرة جداً، منها سياسية وامنية وفي التعليم وجفاف الانهار، وهذه المسائل بحاجة الى حكومة قوية لانهاء كل هذه المشاكل».

«تعثر المبادرات السياسية سببه عقم الحلول وتخبط المواقف»

بدوره قال عضو تحالف الفتح عائد الهلالي، إن "المبادرات السياسية تطرح بين الحين والأخر، حيث هناك مباحثات واجتماعات"، كاشفا عن تخبط في المواقف من قبل الجميع اذ يبقى الامر مرهونا بما ستنتجه المباحثات في قادم الأيام.

وأشار الهلالي الى أن "هناك تغييرا في المواقف والمطالب التي لايمكن ايجادها الا في دولة العدل الإلهية». لافتا الى أن "الجهتين كأطار تنسيقي وتيار صدري عاجزتان عن المجيء بشيء يقنع الجمهور، خصوصا ان المطالب مازالت غير واضحة من الطرفين".

ائتلاف القانون يحذر من تكرار سيناريو الانتخابات الماضية

الى ذلك، أكد عضو ائتلاف دولة القانون كاظم الحيدري الاربعاء، أن "الذهاب نحو خيار حل البرلمان واجراء الانتخابات المبكرة من دون تعديل قانونها لن يأتي بنتائج إيجابية، بل سيعيد نفس النتائج المتحققة في الانتخابات الماضية".

الحيدري حذر مما وصفه بتكرار سيناريو الانتخابات الماضية والمجيء بنفس النتائج، لكنه لفت الى أهمية عقد

جلسة البرلمان من اجل اختيار الرئاسات وتشكيل الحكومة وتعديل قانون الانتخابات.

خوض التجربة بنفس الاليات السابقة مع الإبقاء على حكومة تصريف الاعمال، شدد الحيدري على انها لن تحقق النتائج المرجوة او التغيير المنشود الذي طالبت به بعض الأطراف السياسية".

وعن حاجة قانون الانتخابات الى تعديل قبل الذهاب باتجاه اجراء عملية الاقتراع، قال " الامر يتوقف على تشكيل الحكومة الجديدة من اجل اعداد موازنة وتغيير المفوضية قبل التوجه نحو الانتخابات المبكرة".

٦ أحزاب تطرح خارطة حل للازمة السياسية في العراق

في الأثناء، طرحت ٦ احزاب خارطة حل للازمة السياسية في العراق مكونة من ٩ بنود من ضمنها اعتبار الفترة الحالية فترة انتقالية لاتزيد عن سنة، تشكيل حكومة مصغرة، تعديل قانون الانتخابات، وفتح ملفات (قتلة المتظاهرين، اهدار المال العام، وملف التسريبات الصوتية».

وفي مؤتمر صحفي مشترك للاحزاب الستة التي اطلقت على نفسها تحالف الموقف العراقي (حركة كفى، حزب الامة العراقية، حركة واثقون، المجلس العراقي الديمقراطي الموحد، الجبهة الفيلية، وحركة وعي الوطنية) عرضت «خارطة الحل» التي طرحتها هذه الاحزاب.

وجاء ضمن المؤتمر الصحفي انه «في ظل هذه الظروف العصيبة والازمة المتراكمة وصراع الارادات والاجندات والدخول في مرحلة الانهيار قررت القوى السياسية والتي لم تكن طرفا في الصراع والنزاع ان تجتمع في تحالف سياسي يسعى بكل جهده الى اعادة بناء الدولة وتاسيس معادلة حكم جديدة رشيدة بعيدة عن معادلة الفشل والفساد التي فرضتها قوى السلطة والسلاح الحاكمة اليوم، وتنطلق في مشرع عراقي قح غير خاضع ولا تابع».

ودعا هذا التحالف القوى الوطنية المستقلة الى «تنظيم صفوفها وتنسيق مواقفها وتشكيل جبهاتها في مواجهة القوى التقليدية وازاحتها»، متعهدة ان «يد التحالف ممدودة الى جميع القوى الراغبة في التغيير».

وطرح تحالف الموقف العراقي خارطة حل تحتوي على ٩ بنود، هذا نصها:

اولا: اعتبار الفترة الحالية فترة انتقالية وتحديد مدتها بما لا يزيد عن سنة واحدة.

ثانيا: تشكيل حكومة جديدة مصغرة من الكفاءات الوطنية البعيدة عن اطراف الصراع والنزاع تاخذ على عاتقها ادارة المرحلة الانتقالية.

ثالثا: يدعو التحالف المحكمة الاتحادية الموقرة لممارسة دور ايجابي بناء والفصل في القضية المرفوعة امامه منذ الشهر الخامس غدا والايعاز لمجلس النواب باصدار قرار برلماني يدعو البرلمان لحل نفسه وفقا للمادة ٦٤ من الدستور.

رابعا: اعتماد الحوار كاسلوب لحل الازمات السياسية والابتعاد عن لغة التخوين والتخويف والتسقيط والترهيب مع ضرورة اشراك القوى الجديدة والفعاليات المجتمعية المؤثرة من منظمات وغيرها ليس من المعقول ان نطلب حلا من اطراف الازمة ذاتها.

خامسا: تعديل قانون الانتخابات بما يضمن اشتراط التحالفات الوطنية المسبقة واعتماد الكتلة الفائزة باكثرية المقاعد فور اعلان النتائج ومنع تنقل النواب بين الكتل وتحديد عتبة الانفاق الحكومي الانتخابي بما يضمن تكافؤ الفرص واعادة هندسة الدوائر الانتخابية باشراف اممي واسع.

سادسا: حظر الاحزاب المسلحة من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

سابعا: تشكيل فريق من ذوي الاختصاصات فقهاء القانون والقضاء الدستوريين نقابة المحاميين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم يتولى مهمة تعديل الدستور النافذ ويتم عرض النتائج على الاستفتاء الشعبي العام في الانتخابات المقبلة.

ثامنا: يدعو التحالف القضاء العراقي المستقل الى فتح الملفات الاتية:

ملف قتلة المتظاهرين السلميين السابقين والحاليين (تشرينيين وثورة عاشوراء).
ملفات فساد واهدار المال العام.
ملف التسريبات الصوتية.
محاسبة ومعاقبة من تسبب بضياع الدولة واهدار مواردها.
تاسعا: في الوقت نثمن به الجهود الكبيرة والانضباط العالي للقوات الامنية والعسكرية ندعو الى عدم زجها في صراعات سياسية وموقفنا يبقى عراقيا قح.

الأمين العام للكتلة الصدرية يرفع دعوى قضائية ضد المالكي

على صعيد ذي صلة، رفع الامين العام للكتلة الصدرية نصار الربيعي، دعوى قضائية ضد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، على خلفية التسجيلات الصوتية المسرّبة للمالكي.

ووجه الربيعي دعوته ضد المالكي الى محكمة الكرخ الثالثة في بغداد الاربعاء، بتهمة توجيه الاخير تهديد واضح وصريح للتيار الصدري والى زعيم التيار مقتدى الصدر بالقتل. واشار الى ان التسجيل الصوتي المنسوب للمالكي تضمن اشارة الى الإعداد لهجوم مسلح عبر مجاميع بقوم بتسليحها شخصيا للهجوم على الكوفة والنجف محل اقامة زعيم التيار الصدري.

وأشار الامين العام للكتلة الصدرية، الى ان المالكي استخدم في التسجيل عبارات مسيئة للحشد الشعبي والقوات العراقية المسلحة، والتهجم على الطائفة الشيعية، واستعداده لتسليح مجاميع وعشائر «خارج نطاق الدولة والقانون، والعمل على تعبئتهم بغية امتثالهم لأوامره والقيام بأعمال مسلحة تهدد الأمن والسلم الأهلي والوطني».

واتهم الربيعي المالكي بالعمل على «إحداث فتنة واقتتال طائفي وتمزيق النسيج الوطني العراق»، واصفاً الحديث المسجّل للمالكي بالدليل على «الخطورة الاجرامية والإرهابية لتهديد السلم الاهلي والأمن الوطني واللحمة الوطنية».

الربيعي طالب المحكمة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المشكو منه، استنادا لاحكام المادة الثانية والثالثة من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤، واصدار امر قبض بحق رئيس ائتلاف دولة القانون ومنعه من السفر.

الصدر: هناك جهات تريد زرع الفتنة ونحن براء من كل إساءة أو عنف

بدوره أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أن هناك جهات تريد زرع الفتنة في زيارة الأربعين لهذا العام، مشيراً إلى أنهم براء من كل إساءة أو عنف أو أذى.

وجاء في بيان الصدر، الثلاثاء «من الواجب لزاماً المحافظة على السلم والسلام في زيارة الأربعين لهذا العام بكافة أشكاله». وأضاف أن «هناك جهات تريد زرع الفتنة.. فنرجو تضييع الفرصة على مبغضي هذه الزيارة وعلى حثالات البعث الصدامي وعلى أي وقح مهما كان ومن أي طرف كان وخصوصاً إن هذه الزيارة غالباً ما تكون عامة وغير منحصرة بالزوار العراقيين.. مما يعني أهميتها من جهة وخطورتها من جهة أخرى».

مقتدى الصدر، أعلن براءته من «كل إساءة أو عنف أو أذى أو احتكاك أو أي شي من هذا القبيل»، مشيراً إلى وجوب «إبلاغ الجهات المختصة لتقوم بواجبها تحت طائلة القانون لا غير». وأردف «بل ومن أساء لكم.. فلا سبيل إلا التجاهل أو الإبلاغ عنه.. ولا يحق لأحد الرد على الإطلاق فجميعنا نريد خدمة الإمام الحسين عليه السلام لا التفريط بالشعائر والمقدسات لا سمح الله ولا بالسلم الأهلي ولن نرضى بإعادة أحداث الشعبانية ولا مثيلاتها مهما كان.. والعراق أمانة في أعناق الجميع بلا استثناء».

وجدد زعيم التيار الصدري دعوته بـ»عدم تدخل السرايا أو الحشد الشعبي أو أي فصيل مسلح»، مبيناً أن «الأمر موكول للقوات الأمنية الأخرى».

الداخلية توقف عملية نقل النفوس من باقي المحافظات الى البصرة

أعلن محافظ البصرة اسعد عبد الأمير العيداني، اليوم الأربعاء، عن موافقة وزير الداخلية على إيقاف موافقات نقل النفوس من باقي المحافظات الى البصرة.

وذكر المكتب الاعلامي لمحافظ البصرة، ان وزارة الداخلية وافقت على كتاب وجه من قبل العيداني المتضمن إيقاف نقل النفوس من المحافظات الى البصرة وذلك بعد تزايد نقل معاملات النفوس من المحافظات الى البصرة وبشكل غير طبيعي، والتي تصدر من مديرية الجنسية العامة دون الرجوع والتنسيق مع المحافظة.

ونقل البيان عن العيداني قوله، ان مخاطبتنا لوزارة الداخلية هي من اجل حفظ امن البصرة ولاسيما ان اغلب الوافدين هم يسكنون السكن العشوائي وغير القانوني، فضلاً عن التجاوزات الحاصلة على أراضي الدولة بحيث انهم لا يمتلكون اي سند عقاري او وظيفة في البصرة، اضافة الى موضوع الجانب الامني وازدياد الجريمة في المحافظة بسبب بعض النزاعات العشائرية وعصابات السطو المسلح.

*محمد عبد الرازق

الأزمة السياسية في العراق وآفاق الحل .. جذور ممتدة

*المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

ألقت فصول الأزمة في العراق والمستمرة منذ نتائج الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٢١ بظلال دراماتيكية على المشهد السياسي للبلاد، تحولت على إثرها العاصمة بغداد إلى ساحة احتراب يومي ٢٩ و٣٠ أغسطس بعدما دفع الفرقاء السياسيون بفصائلهم المسلحة إلى المنطقة الخضراء كأداة من أدوات التعبير السياسي التي عادةً ما تُستخدم في العراق منذ الغزو الأمريكي وسقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين عام ٢٠٠٣ وما تلاه

من أزمات سياسية متعددة ومتشابهة إلى حدٍّ كبير. وبينما هدأت وتيرة هذه الأحداث القاتمة والدامية بعد كلمة زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر يوم ٣٠ أغسطس التي دعا خلالها أنصاره إلى الانسحاب من كافة المظاهرات والاعتصامات؛ فإن فصول الأزمة السياسية لا تزال مستمرة.

جذور الأزمة

تُعد الأزمة السياسية الحالية في العراق بكل تجلياتها السياسية والميدانية والقضائية مظهرًا لجذور ممتدة من التأزم في المشهد العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الذي أنتج صيغًا طائفية وتوافقية للحكم صيغت قانونيًا في دستور عام ٢٠٠٥ الذي كرس لهذه الأزمات، وجعل ظهورها ما هو إلا إعادة إنتاج للأزمة بنفس الوجوه والآليات وإن اختلفت الدوافع بين حقبة زمنية وأخرى، وهو ما يمكن استقراؤه فيما يلي:

١- العجز عن التوافق:

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٢١ واقعًا برلمانيًا مشرذمًا بين عدد كبير من الكتل والقوى، فيما حاز التيار الصدري أكثرية عدد المقاعد عبر ٧٢ مقعدًا، وهو ما أتاح له العمل على تشكيل حكومة "أغلبية وطنية" كما أرادها بالتحالف مع الكتلة السنية الممثلة في تحالفي تقدم وعزم، وكتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولأن جوهر الحكم وأسس العملية السياسية في العراق قامت منذ ٢٠٠٣ على مبدأ التوافق بين الكتل السياسية بحيث تكون جميعها ممثلة في الحكومة الجديدة أيًا كانت نتائج الانتخابات، كان مسعى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لتشكيل حكومة الأغلبية محكومًا عليه بالفشل، حتى وإن استطاع أن يكون الكتلة النيابية الأكبر.

وتمثل العجز عن تكريس مبدأ التوافقات السياسية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في: أولاً، فشل التوافق بين الكتل الشيعية التي عادة ما كانت تخوض مفاوضات تشكيل الحكومة –رغم تعددها وانقسامها البيني– ككتلة واحدة تتفاوض مع الكتل الكردية والسنية، وكان هذا الفشل بسبب إصرار التيار الصدري، بدعاوى الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين، على عدم الالتئام ضمن الكتلة الشيعية، بما دفع بقية القوى الشيعية إلى الاصطفاف المناوئ في الإطار التنسيقي للقوى الشيعية.

وثانيًا،

فشل التوافق بين الكتل الكردية وتحديدًا حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني اللذين خاضا الانتخابات التشريعية لأول مرة بقوائم منفصلة، وظهرت الخلافات بينهما بعد الانتخابات في التوافق على مرشح لرئاسة الجمهورية مع إصرار كل حزب على مرشح مختلف، وهو ما أدى –في النهاية– إلى اختيار كل منهما تحالفًا مغايرًا، فاصطف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع التيار الصدري وكتلتي عزم وتقدم السنيتين اللتين كونتا تحالفًا واحدًا تحت اسم "السيادة"، فيما اصطف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع الإطار التنسيقي للقوى الشيعية، وهو ما زاد من حدة الاستقطاب السياسي في البلاد.

٢- الإصرار الإيراني:

على الرغم مما أظهرته نتائج الانتخابات في العراق من وجود ميل نسبي لدى العراقيين نحو التصويت للمناوئين للنفوذ الإيراني في البلاد سواء كانوا التيار الصدري أو القوى التغييرية المنبثقة عن الحراك الشعبي في أكتوبر ٢٠١٩ في مقابل تراجع حصص القوى الموالية لإيران داخل البرلمان، فإن طهران قد أصرت على أن يستمر نفوذها وهيمنتها على المشهد السياسي في البلاد، من خلال الدعم المطلق للإطار التنسيقي للقوى الشيعية، وتبنيه خيار "لبننة" البرلمان العراقي عبر آلية الثلث المعطل في مواجهة تحالف "إنقاذ وطن" المكون من التيار الصدري وتحالف السيادة السني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ذلك علاوةً على استمرار زيارات قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاآني إلى كل من بغداد وإقليم كردستان للعمل في بداية الأزمة على حلحلة الأزمة السياسية بما يُفضي إلى تكوين حكومة ائتلافية تقليدية، ثم ممارسة ضغوط على القوى المتحالفة مع الصدر للتراجع عن التحالف معه. مرورًا بدعم الإطار التنسيقي للقوى الشيعية بشكل كامل ودفعه إلى الاستمرار في مساره، خاصة بعد أن دفع مقتدى الصدر نوابه في البرلمان إلى الاستقالة، ما هيأ الفرصة ليرشح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني رئيسًا للوزراء، وحثهم على الاستمرار في ترشيح السوداني وعدم التراجع بناء على رفض الصدر. وصولاً إلى دفع المرجع الشيعي السيد كاظم الحائري الذي يتبعه الصدريون إلى إعلان اعتزال المرجعية ومطالبة الصدريين باتباع المرجع الأعلى في إيران علي خامنئي، والتشكيك في إمكانات مقتدى الصدر العلمية؛ بهدف ضرب مكانة الصدر الدينية والقيادية لدى أتباعه.

٣- العوائق الدستورية:

أدت التطورات المتلاحقة في المشهد العراقي منذ سنوات إلى أن أصبح الواقع السياسي في البلاد متجاوزًا إلى حد كبير النصوص الدستورية، ما فتح الباب واسعًا للاجتهاد في تأويل الدستور حسب مصالح بعض الأطراف، ولعبت المحكمة الاتحادية العليا دورًا مهمًا في هذا الأمر؛ إذ باتت طرفًا أصيلاً في أزمات تشكيل الحكومة منذ عدة سنوات، وخاصة عام ٢٠١٠ عندما تدخلت لترسي تفسيرات معينة لمفهوم الكتلة النيابية الأكبر التي -حسب المادة ٧٦ من الدستور- يكلف رئيس الجمهورية مرشحها بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يومًا من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، لتنصف به رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي بدلاً من زعيم "الكتلة العراقية" حينها إياد علاوي.

أما في الأزمة الراهنة، فكان دور المحكمة الاتحادية العليا متعلقًا بالنصاب القانوني الذي يصح بمقتضاه انعقاد جلسة اختيار رئيس الجمهورية؛ إذ اشترطت تحقق أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية القادم. هذا بالإضافة إلى دورها في تحديد الفترة الزمنية بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي يجب خلالها اختيار رئيس الجمهورية، وقيامها بتمديد هذه المدة أكثر من مرة، وكذلك إصدارها عددًا من القرارات والأحكام التي تضغط على خصوم الإطار التنسيقي للقوى الشيعية من الكرد والسنة.

٤- السلاح المنفلت:

يمثّل ما درج رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على تسميته بالسلاح المنفلت أحد أهم جذور الأزمات السياسية في العراق؛ إذ أدى امتلاك كل قوة سياسية لفصيل عسكري مسلح إلى استغلال هذه الفصائل لسلاحها كورقة قوة تفرضها على المشهد السياسي. وهو ما أنتج العديد من مظاهر الاقتتال والاحتراب الأهلي طوال السنوات الماضية. وعلى الرغم من عمل الكاظمي على حصر السلاح بيد الدولة ومأسسة قوات الحشد الشعبي ودمجها ضمن إطار القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية، فإن مظاهر الأزمة الراهنة قد أوضحت عدم النجاح في تحقيق هذا الهدف، واستمرار القوى السياسية في استخدام فصائلها المسلحة في الخلاف السياسي.

مسارات الأزمة

أدت العوامل المتجذرة للأزمة السياسية في العراق إلى حالة من الانسداد والشلل السياسي التام من خلال عجز البرلمان عن اختيار رئيس الجمهورية ومن ثم العجز عن تشكيل حكومة بعدما رشح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني بعد استقالة نواب التيار الصدري الأمر الذي أثار رفض مقتدى الصدر الذي قرر الاعتماد على سلاح التجييش الشعبي ودفع أنصاره إلى الاعتصام داخل مقر البرلمان ومن ثم تعطيل جلسات البرلمان، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، أدت إلى ظهور بوادر اقتتال شيعي عبرت عنه المواجهات المسلحة التي جرت في المنطقة الخضراء يومي ٢٩ و٣٠ أغسطس عقب إعلان مقتدى الصدر اعتزاله العمل السياسي نهائيًا، بين المتظاهرين من أنصار التيار الصدري وعناصر سرايا السلام (الجناح العسكري للتيار) من جهة، والمتظاهرين من الإطار التنسيقي وعدد من الفصائل العسكرية المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي من جهة أخرى. ذلك قبل أن يتدخل مقتدى الصدر بدعوته يوم ٣٠ أغسطس أنصاره إلى إنهاء كافة أشكال التظاهر والاعتصام، والتي مثّلت نقطة فارقة في مسار الأزمة بما أعاد الهدوء من جديد ولو بصورة مؤقتة.

وبناءً على ذلك يمكن استقراء مسارات وسيناريوهات الأزمة العراقية فيما يلي:

الحوار الوطني:

رسمت كلمتا الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي يوم ٣٠ أغسطس وتلويح الأخير بإعلان شغور منصبه في الوقت المناسب، ما يشبه خارطة طريق لتجاوز الأزمة الحالية، عن طريق الإسراع في عقد حوار وطني يفضي إلى انتخابات مبكرة، ما يعني بالضرورة حل البرلمان بتشكيلته الراهنة. وكان هذا الحوار الوطني قد انعقدت أولى جلساته يوم ١٧ أغسطس ورفض مقتدى الصدر المشاركة فيها. وعلى الرغم من تغير الظروف التي انعقدت فيها هذه الجلسة عن الظروف والملابسات الراهنة فإن مشاركة الصدر أو أي من تياره في هذا الحوار الوطني تبقى محل شك كبير، خاصة مع قراره اعتزاله العمل السياسي نهائيًا، رغم أنه قد

يكون اعتزالاً مرحليًا فقط كما حدث عدة مرات من قبل.

وبناءً على ذلك سيكون انعقاد هذه الجلسة ومخرجاتها محل رفض مبدئي من جانب التيار الصدري أيًا كانت النتيجة. إلا أنه تبقت هناك احتمالات بأن يسهم هذا الحوار في رسم خارطة طريق حقيقية لإنهاء الأزمة تتمثل في استكمال انعقاد جلسات البرلمان بعدما أنهى الصدريون اعتصامهم وتظاهرهم أمامه، وعملهم بعد ذلك على تشكيل حكومة مؤقتة أو استمرار حكومة الكاظمي الحالية في مهام تصريف الأعمال في أمد معين يتم خلاله حل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة. ويبقى مكمن الخلاف هنا حول كيفية حل البرلمان؛ إذ يصر الإطار التنسيقي على ألا يتم ذلك قبل تعديل قانون الانتخابات الذي نظّم انتخابات ٢٠٢١، وأن يتم وفقًا للإجراءات الدستورية.

الشرعية الدستورية:

يمتلك الإطار التنسيقي للقوى الشيعية بمقتضيات اللحظة الراهنة الشرعية الدستورية التي تسمح له المضي قدما في مسارات اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وقد باتت الظروف مهيأة لذلك بعد انتهاء الاعتصام أمام البرلمان، بما يسمح له بالدخول في مفاوضات مع القوى السنية والكردية للتوافق على متطلبات إتمام هذه الخطوات. وهو ما يعبر عنه بيان الإطار التنسيقي يوم ٣٠ أغسطس الذي دعا إلى الإسراع بتشكيل "حكومة خدمة وطنية بمشاركة واسعة من جميع القوى السياسية الراغبة في المشاركة".

وإن كان هذا المسار ممكنًا من الناحية النظرية فإنه على الجانب التطبيقي تظهر عوائق كثيرة أمامه، منها نجاح الإطار التنسيقي في التوافق مع القوى السنية والكردية، علاوة على ما يطرحه هذا المسار من احتمالات العودة من جديد إلى المواجهات الشعبية؛ إذ لا يمكن التسليم بأن قرار الصدر باعتزال العمل السياسي سيعني ابتعاده عن المشهد تمامًا، خاصة مع قدراته غير المحدودة في التأثير على قواعده الشعبية بالشكل الذي ظهر في سرعة استجابتهم لدعوته إياهم بالانسحاب من المنطقة الخضراء، وكذلك بالنظر إلى أن قراره الاعتزال وغلق المقرات لم يشمل سرايا السلام.

اجمالا

تبدو الأزمة العراقية الحالية شديدة التعقيد، وستتوقف مساراتها بشكل كبير على موقف إيران بوصفها صاحبة النفوذ الأكبر في البلاد ومحركًا رئيسيًا لمسار الأحداث. وسترتب الأزمة الراهنة نتائج كبيرة على مستقبل العديد من الملفات تخصّ الداخل العراقي وعلاقاته الإقليمية، ولن يكون من اليسير الوصول إلى حالة استقرار سياسي وأمني قريبًا في ضوء هذه الأزمات المركبة، والتي تجعل من إصلاح بنية النظام السياسي وتعديل الدستور ضرورة ملحة لحل الأزمة الراهنة وتفادي نشوب أزمات شبيهة مستقبلاً.

*باحث أول بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

*عادل الجبوري

خيارات ما بعد نزع فتيل الأزمة العراقية

أشارت الأحداث والوقائع الدراماتيكية السريعة التي شهدتها العاصمة العراقية بغداد ومعها مدن أخرى، منذ صباح التاسع والعشرين من شهر آب/أغسطس الماضي وحتى ظهر الثلاثين منه إلى جملة حقائق لا يمكن التغاضي عنها والقفز عليها عند البحث عن مخارج وحلول واقعية وعملية للأزمة السياسية الحادة التي باتت في نظر كثيرين تتحرك داخل نفق ضيق ومظلم يصعب العثور على بصيص أمل حقيقي فيه.

- الحقيقة الأولى هي أن أزمة الثقة بين الفرقاء السياسيين العراقيين، كانت وما زالت العقبة الكأداء أمام بناء عقد سياسي مجتمعي قوي ومتماسك ورصين تغيب أو تنحسر عنه المشكلات والإشكاليات، وتتسع فيه مساحات وآفاق التطور والازدهار والتعايش والبناء. وبدلاً من أن تجد أزمة الثقة هذه طريقها إلى الزوال بمرور الزمن ونضج التجربة الديمقراطية حديثة العهد في بلد مثل العراق، لم يعرف طوال تاريخه الحديث الممتد إلى ثمانية عقود سوى الانقلابات والمؤامرات والحروب والصراعات، فإنها راحت تتمدد وتطغى وتعرقل وتعوّق مسارات الحراك الإيجابي المطلوب في جميع الجوانب والمجالات الحياتية. ومجمل ما نشهده اليوم في الشارع وكواليس السياسة هو مصداق ودليل واضح على ذلك.

- الحقيقة الثانية وهي بشكل أو بآخر تعد نتاجاً للحقيقة الأولى وتتمثل في ترسّخ عقلية المحاصصة والمغانم والتغالب بين الفرقاء، لتكون مخرجاتها ومعطياتها ونتائجها الضعف المتنامي لمنظومات الدولة لمصلحة المنظومات الأخرى السياسية والعسكرية الحزبية والعشائرية والتفاوت الطبقي والاستئثار والاحتكار، وبالتالي شيوع الظلم والإهمال وحرمان فئات وشرائح اجتماعية واسعة وعريضة.

*الحقيقة الثالثة وتتمثل في وجود الأطراف والأجندات والمشاريع والعوامل الخارجية المؤثرة والمتحركة والفاعلة والمتقاطعة فيما بينها في المشهد العراقي. وقد كان لطريقة إسقاط النظام السابق في ربيع عام ٢٠٠٣ وخضوع البلاد للاحتلال الامريكي أثر كبير في خلق بيئة سياسية وأمنية واجتماعية حافلة بكل مظاهر وظواهر الفوضى والتخبط والاضطراب.

هذه الحقائق وغيرها كانت حاضرة وبقوة بأشكال وصور مختلفة في مجريات أحداث يومي ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس الماضي، بحيث يمكن النظر إليها والتعاطي معها على أنها نتائج ومخرجات من جانب، وأسباب ومقدمات لنتائج ومخرجات محتملة ومتوقعة من جانب آخر.

وفي حال اعتبرت نتائج ومخرجات لما سبقها، فحينذاك من الطبيعي جداً أن يكون التصادم المسلح أيا كانت أطرافه ومحركاته ومحفزاته، الذي كان ميدانه الرئيس المنطقة الخضراء بتحصيناتها الأمنية المشددة وطابعها السياسي الخاص، من حيث وجود المؤسسات الحكومية العليا فيها والمفاصل الحساسة وعدد غير قليل من البعثات والهيئات الدبلوماسية، من الطبيعي جداً، أن يكون ذلك التصادم المسلح خياراً أو ورقة من أوراق الفعل السياسي، بعدما بدت الخيارات والأوراق الأخرى عقيمة، وغير مجدية بالنسبة إلى بعض الفرقاء في تحقيق رؤاهم وتصوراتهم وأهدافهم.

وحتى لا نبتعد كثيراً، فإن ما حصل الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء وسواها لا يخرج عن سياق كل الإشكاليات التي رافقت وتبعت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العاشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أي قبل نحو عام. فالانتخابات بنتائجها الجدلية المشكوك فيها من جهة، وغير الحاسمة من جهة أخرى ولّدت احتقانات حادة كبيرة، لاسيما بين قوى وتيارات المكون الشيعي، وهي احتقانات لم تكن وليدة اللحظة وليست عابرة ولا سطحية، إنما قديمة وعميقة وكبيرة، وأكد ذلك فشل وإخفاق كل الجهود والمساعي الداخلية والخارجية لاحتوائها وتطويقها، وبدلاً من أن يكون هناك نوع وقدر من التنازلات المتبادلة، كان هناك قدر كبير من التشدد والتصلب الذي أفضى إلى انسداد سياسي خطر لينتهي إلى تصادم وصراع مسلح، بدا للجميع أنه يمكن أن يتسع ويكبر ليتحول إلى اقتتال أهلي واسع النطاق.

> **ما حصل لا يخرج عن سياق كل الإشكاليات التي رافقت وتبعت الانتخابات الأخيرة**

ومثلما تسبب قرار زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر باعتزال العمل السياسي نهائياً بعيد الانتقادات الضمنية الموجهة إليه من المرجع الديني آية الله العظمى السيد كاظم الحائري بتفجير الأوضاع، فإن توجيهاته الصارمة فيما بعد لأتباعه بوجوب إنهاء

التظاهرات والاعتصامات، والانسحاب من البرلمان وعموم المنطقة الخضراء في غضون ستين دقيقة فقط، بسبب مظاهر العنف واستخدام السلام وخروج التظاهرات عن سلميتها، ساهمت في نزع فتيل الأزمة وتطويق الفتنة التي كادت تأتي على الأخضر واليابس معاً.

ولتوخي الدقة، فإن من المهم التنويه بأن اعتصام اتباع التيار الصدري أمام مجلس القضاء الأعلى قبل نحو أسبوعين والتهديد باقتحامه مثّلا مرحلة خطرة ومقلقة جداً من التصعيد، استشعرتها الأطراف المختلفة لتبادر إلى التعبير عن ردود أفعال سريعة وقوية وواضحة، بعضها كان معلناً، وبعضها الآخر لم يخرج من حدود الكواليس والأروقة والقنوات السرية، ربما تكون قد صدمت وفاجأت زعيم التيار وأربكت حساباته لتدفعه إلى الإسراع في الإيعاز إلى أتباعه بالانسحاب من مجلس القضاء والاكتفاء بمواصلة الاعتصام أمام البرلمان.

> **مختلف القراءات الاستشرافية لا تنطوي على مؤشرات إيجابية أو ملامح للحل والحلحلة**

يخطئ من يتصور أن أزمة شائكة ومعقدة، خلفياتها ومسبباتها وإسقاطاتها كثيرة وكبيرة، يمكن أن تطوي صفحتها قرارات وتوجيهات صارمة وانفعالية لزعيم التيار في لحظة مفصلية حرجة وخطرة، لسبب بسيط يتمثّل في أن ظروف وعوامل وبيئة الأزمة لم تتبدل، ولا يبدو أنها ستتبدل خلال الأمد الزمني المنظور.

فمن غير الواقعي ولا المنطقي تصور اعتزال الصدر العمل السياسي بصورة نهائية، ولا تصور أن التيار الصدري يمكن أن يختفي ويتلاشى، أو ينزوي بعيداً من مسرح الأحداث، وهو الذي يمتلك قواعد شعبية لا يستهان بها، تمتاز بالطاعة والولاء غير التقليدي.

وفي الوقت نفسه، فإن من غير المنطقي تصوّر حل وحظر الفصائل المسلحة، سواء المنضوية منها تحت مظلة الحشد الشعبي، أو تلك التي خارجه أو تذويبها وصهرها في بوتقة المؤسسات الأمنية الأخرى كوزارتي الدفاع والداخلية. ليس هذا فحسب، بل إن المراهنة على تفكك الإطار التنسيقي وتشظيه لم تعد مجدية، حتى وإن تباينت وتقاطعت بعض مواقف وتوجهات القوى المكونة له.

السيد الصدر عاود كتابة التغريدات التي من خلالها يطرح ما يراه من أفكار ورؤى وتصورات وانتقادات وملاحظات، وكذلك فعل وزيره صالح محمد العراقي الذي أعلن بعد بيان اعتزال الصدر إغلاق حسابه على منصة التواصل الاجتماعي (تويتر)، بيد أنه سرعان ما استأنف إطلاق التغريدات ذات الطابع السياسي الحاد والمباشر.

وبموازاة ذلك فإن مظاهر العنف المسلح لم تختفِ بالكامل، بل استمرت بشكل أو بآخر، بصورة اغتيالات واستهدافات لمكاتب ومقارّ حزبية، وتصادمات بين مجاميع مسلحة تنتمي إلى جهات سياسية متخاصمة، كما حصل في محافظة البصرة، ما دفع الاتحاد الآسيوي لكرة القدم إلى اتخاذ قرار بنقل تصفيات بطولة آسيا للشباب التي كان مقرراً إقامتها في الثامن من شهر أيلول/سبتمبر الجاري في البصرة إلى دولة الكويت.

إلى جانب ذلك، فإن لغة التصعيد والتحشيد والتسقيط الإعلامي المتبادل، وإن اختفت أو انحسرت رسمياً، بعدما دعت إلى ذلك مختلف الأطراف إلا أنها

بقيت على حالها تقريباً في عدد من منصات التواصل الاجتماعي والحسابات والصفحات الوهمية والمزيفة والمجهولة الانتماء.

وفي خضم وذروة الأزمة، لوّح رئيس مجلس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي بالتنحي والاستقالة فيما لو استمر التناحر بين الفرقاء السياسيين، إذ قال في كلمة وجهها إلى الشعب العراقي بعد أقل من يوم على التصادم المسلح، «أحذر من هنا إذا أرادوا الاستمرار في إثارة الفوضى والصراع والخلاف والتناحر وعدم الاستماع لصوت العقل، فسأقوم بخطوتي الأخلاقية والوطنية بإعلان خلو المنصب في الوقت المناسب، بحسب المادة ٨١ من الدستور، وتحميلهم المسؤولية أمام العراقيين، وأمام التأريخ».

وتنص المادة ٨١ من الدستور العراقي على التالي.

أولاً: «يقوم رئيس الجمهورية مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان.

ثانياً: عند تحقق الحالة المنصوص عليها في البند الأول من هذه المادة يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح آخر تأليف الوزارة في مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً ووفقاً لأحكام المادة ٧٦ من الدستور».

وسواء أكان الكاظمي جاداً في تلويحه بترك المنصب أم أراد منه الضغط على الفرقاء من أجل حلحلة الأمور، فإنه في كل الأحوال يعني مزيداً من الإرباك للرافضين والمؤيدين والداعمين له على السواء، مع أهمية الإشارة هنا إلى أن حجم الضغوط على الكاظمي باتت كبيرة جداً، ونطاق المشكلات والأزمات اتسع كثيراً إلى الحد الذي أخذ معه الأخير يشعر بأنه عاجز عن التحكم بمسارات الأمور، ولو بقدر معين، ولم تعد مبادراته واجتماعاته بالقوى السياسية المتكررة تجدي نفعاً.

ولعل مختلف القراءات الاستشرافية لا تنطوي على مؤشرات إيجابية أو ملامح للحل والحلحلة، وأن أي خطوات يقدم عليها الإطار التنسيقي، حتى لو كانت بالتنسيق مع شركاء وحلفاء الصدر السابقين من الكرد والسنة، لن يكتب لها النجاح ما لم تحظَ، ولو بالحد الأدنى، بالقبول من الصدر، وهي قد تعيد تحريك وتدوير عجلة الشارع من جديد، وكما قلنا في مقال سابق «ليس بإمكان أي طرف السير والتقدم في خياراته بعيداً من الطرف الآخر، وإن الإصرار والتشبث بالمواقف والمطالب والتوسل بورقة الشارع، يمكنها أن تقطع الطريق على الخصم، لكنها لا تمكّن صاحبها من تحقيق ما يريده ويرغب فيه ويخطّط له»، والشيء نفسه بالنسبة إلى من يريد الاحتكام إلى الدستور ويتجاهل حراك الشارع ومفاعيله.

> **ظروف وعوامل وبيئة الأزمة لم تتبدل، ولا يبدو أنها ستتبدل خلال الأمد الزمني المنظور**

خلاصة القول أن أي خيار لن يكتب له النجاح من دون اقترانه بإعادة بناء الثقة وتجنب السير في مسارات المحاصصات والترضيات والمساومات السابقة، ومن دون ذلك، لا حلّ البرلمان، ولا الانتخابات المبكرة، ولا استقالة رئيس مجلس الوزراء، ولا اعتزال الصدر، يمكن أن تنهي الأزمة وتفتح مغاليقها الموصدة.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين .نت

نجاة السعيد:

هل العراق حالة ميؤوس منها؟

منذ أن قررت قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية دخول العراق لإسقاط نظام صدام حسين، بدأ يطرأ في مخيلتي ما إذا كان العراق سيكون ألمانيا الشرق؟ فعندما اندلعت حرب الخليج الثالثة، كنت في امريكا حيث اختلطت بالجالية العراقية عن كثب وبجميع الأديان والطوائف خاصة مع مسيحيي العراق، فكنت أرى تشابهاً كبيراً بين العراقيين والألمان من ناحية الجدية واتقان العمل. لذلك كنت من ضمن المتفائلين أنه بسقوط نظام صدام سنرى ألمانيا جديدة في المنطقة، كما كنت على يقين أن هذا لن يتحقق بين ليلة وضحاها بل سيستغرق عقوداً من الزمن لكن في نهاية المطاف سيتحقق. لكن بعد مرور عشرين عاما على تلك الحرب، لا أرى نوراً في آخر النفق، وهذا ليس يأساً لكن بناء على المعطيات التي نراها وما جرى من أخطاء فادحة ارتكبتها الولايات المتحدة والعراقيون أنفسهم.

إن أكثر سؤال يراود الكثيرين، لماذا فشلت الولايات المتحدة في العراق بينما نجحت في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية؟ فألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية أصبحت من الدول المتقدمة، بينما العراق يسوده الفقر والبؤس والحروب الطائفية حتى بين المذهب الواحد وفشل سياسي ذريع، فلا نجد الآن أي معالم لمقومات

الدولة، فالعراق يعد الآن وللأسف من الدول الفاشلة.

إن سبب الفشل لا يقع على حمل طرف واحد بل هناك عدة أطراف، لكن سيتم التركيز هنا على الطرف الامريكي والعراقي لأنهم هم المعنيون بنجاح هذه العملية ولو كان التخطيط جيداً من الطرف الامريكي وهناك عزيمة وتصميم من الطرف العراقي، لما تجرأ أي طرف خارجي سواء إقليمي أو دولي أن يتدخل في العراق أو أن يعمل على فشل العملية السياسية لمصلحته.

لقد ذكر الكثير من الخبراء والمحللين أن الفرق بين الوضع السياسي في حالة ألمانيا واليابان مقارنة بالعراق، أنه في الوضع الألماني والياباني كان لدى الولايات المتحدة هدفاً معيناً وهو حربها ضد النازية والفاشية، لكن في حالة العراق بدا وكأن الأمر انتقامي. فالتوقيت كان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وامريكا، بساستها وشعبها، كانت كبركان من الغضب ضد هجمات جماعة أسامة بن لادن من تنظيم القاعدة على أراضيها. لذا وصف التوجه الامريكي بأنه ضرب جديد من الحروب الصليبية ضد الإسلام، مما أثار حفيظة البعض بضرورة وجوب الجهاد.

لقد أشار د.رامون بليكوا، وهو دبلوماسي أسباني ورئيس بعثة الاتحاد الأوربي السابق في العراق، إلى نقطة مهمة جداً وهي تسطيح النظرة الامريكية للوضع في العراق والشرق الأوسط عموماً بأن الإشكالية الأساسية هي الأنظمة الاستبدادية وأنه بمجرد إزالة هذه الأنظمة وبناء الديمقراطية ستزدهر المنطقة بشكل طبيعي.

وعلاوة على ذلك، عندما أعيد بناء العراق كان وفقاً للنموذج الامريكي وليس وفقاً للظروف المحلية، مما أدى إلى الفوضى.

وأضاف د.كريستيان كوخ، باحث ألماني ومدير مركز الخليج للأبحاث، أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم نجاح عمليات إعادة بناء العراق هو غياب الالتزام الشامل الذي كان عند الحلفاء الغربيين بعد الحرب العالمية الثانية. فالوجود العسكري الامريكي/الغربي في ألمانيا الغربية واليابان كان أكثر بكثير منه في العراق.

كما ذكر أنه كان هناك تركيز ضيق على محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار بشكل سريع، بينما المطلوب هو التركيز على الآليات التي توصل إلى ذلك، وهي رؤية حقيقية بعيدة المدى تشمل تحقيق استقرار شامل على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

> **لماذا فشلت الولايات المتحدة في العراق بينما نجحت في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية؟**

أما د.إيان بريمر، رئيس مجموعة يوروآسيا لتحليل المخاطر، فيرى أن أكبر خطأ حدث في العراق هو الابتداء ببناء المؤسسات من الصفر.

كذلك من ضمن المفارقات، أن السياقات السياسية الدولية أيام ألمانيا واليابان كانت متآلفة نسبياً، أما بالنسبة للعراق كون الولايات المتحدة توعدت ببناء شرق أوسط جديد وأن الإطاحة بنظام صدام هو بداية نهاية الأنظمة الاستبدادية، سارعت العديد من القوى الأجنبية إلى عرقلة العملية السياسية في العراق خوفاً أن يأتيها الدور، ولذلك بسطت إيران نفوذها في العراق مع الحكومات الجديدة في بغداد وكذلك هيمنت على الحوزات الدينية هناك. فإيران تفهم جيداً طبيعة

الشعب العراقي، وبالتالي تستغل نقاط ضعفه لصالحها وهذا ما تفقده الولايات المتحدة ولذلك فشلت في تقويض تدفق التأثيرات الأجنبية.

كذلك من أكبر الأخطاء في النهج الامريكي والغربي عموماً هو التمييز بين الجناحين السياسي أو الإسلام السياسي والعسكري أو القتالي لدى المنظمات المتطرفة، فهي تتعامل مع الجناح السياسي وكأنه عصري ومعتدل وأنه ضد الجناح العسكري في حين أيديولوجيات الجناحين لا تختلفان.

فمثلاً هي تتعامل مع الميليشيات العراقية التابعة لإيـران وأذرعها في العراق على أنه جناح سياسي باستطاعته القضاء على المنظمات القتالية أو ترويضها مثل داعش، متجاهلة أو تجهل أن هـذه الميليشيات تستغل هذه الجماعات القتالية لبسط نفوذها وفـي المحصلة بعد تمكنها لن تقل إرهاباً وتطرفاً عنها.

ومن ضمن الأخطاء الأخرى، بعد أن بدأت الأصوات العراقية وحتى الشيعية تعلو ضد الهيمنة الإيرانية وميليشياتها وأتباعها في العراق، نجد التقارب بين إدارة بايدن وإيران للتوصل إلى اتفاق نووي مع طهران، وكأنها دفعة معنوية للنظام الإيراني بتحويل الهزيمة الشعبية لإيران في العراق إلى نصر في الاتفاق. وفي الوقت الذي بات العراق ليس أولوية للولايات المتحدة، نجد أنه أولوية بالنسبة لإيران وهذا من سوء حظ العراق.

إن من أهم أسباب نجاح مشروعات الدمقرطة الامريكية في ألمانيا الغربية واليابان، أن مجتمعات تلك البلاد متماسكة عرقياً ولا توجد بها تلك البنية القبلية والطائفية كما هو موجود في العراق. فقد كانت طبيعة المجتمعات الألمانية واليابانية متقدمة ومتحررة من العرقية والقبلية والطائفية، وهذا ما سهل من نجاح العملية السياسية القائمة على التنمية وبناء الدولة. ولهذه الأسباب، يرى الكثير من المحللين أن الحل يكمن في «فدرلة» العراق وليس «دمقرطته»، فالفيدرالية نظام شائع في كثير من دول العالم وقد تمكنت تلك الدول من تحقيق التقدم والرفاهية والحياة الكريمة من خلال تطبيق الفيدرالية.

ويوجد في العالم اليوم نحو ٢٥ دولة تتبنى النظام الفيدرالي، من بينها دول كبيرة مثل الولايات المتحدة وألـمـانـيـا وبلجيكا وسويسرا والهند وروسيا، وأيـضـاً دول فقيرة ونامية على غرار إثيوبيا والمكسيك وماليزيا وغيرها، أما الإمـارات العربية المتحدة هي التجربة الفيدرالية الأولى في المنطقة العربية.

> **سبب الفشل لا يقع على حمل طرف واحد بل هناك عدة أطراف**

فالفيدرالية لها أنواع مختلفة وسيتم التركيز هنا على فدرالية الدول التي لها أوضاع متقاربة مع العراق.

فهناك الفيدرالية العرقية مثل المطبقة في بلجيكا، الفيدرالية هناك لم تنشأ بين دول منفصلة بل بين أجزاء من بلد واحد تفصل بينها حواجز لغوية وثقافية وعقد تاريخية، والـذي دفع بهذا الاتجاه أن سكان الشمال الناطقين بالهولندية عانوا من تهميش حقوقهم السياسية لصالح سكان الجنوب الناطقين بالفرنسية، والسبب هو اتهامهم بالتعاون مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

كذلك يوجد الفيدرالية الطائفية مثل التجربة

السويسرية التي قدمت نموذجاً لفيدرالية طائفية مذهبية، فالاتحاد السويسري أعلن في عام ١٨٤٨ أن لديه أكثر من عشرين كانتونا من الكاثوليك والبروتستانت.

فهذه الفيدرالية هدفت في بدايتها إلى منع احتواءها من قبل سلطة مركزية وقد كانت أشبه بالكونفدرالية من خلال احتفاظ الأقاليم بسلطات واسعة أكبر من السلطة المركزية، لكن بعد ثلاثين عاماً تقريباً تعززت تلك السلطة.

ومع أن العراق طبق الفيدرالية خاصة في المحافظات الكردية، إلا أن بعض المحللين يرون أن تطبيق الفيدرالية العرقية مثل التجربة البلجيكية صعب تطبيقه في العراق لأن ما طبق في بلجيكا كان نظاماً اتحادياً بين مجموعتين قوميتين بينهما حدود ظاهرة على عكس الحالة العراقية التي يصعب تقسيمها بين أقاليم عربية وغير عربية، حيث أن الجزء العربي يمثل ثلاثة أرباع العراق تقريباً.

كذلك يرى خبراء آخرون أنه من الصعب تطبيق الفيدرالية الطائفية مثل التجربة السويسرية بسبب التداخل الكبير بين السكان العراقيين من السنة والشيعة في كل منطقة، في حين أن التجربة السويسرية نشأت بين كانتونات منفصلة مذهبياً.

وبالتالي لا يمكن إقامة فيدرالية طائفية في العراق، إلا بعد جعل كل منطقة أو محافظة لطائفة معينة بدون تداخل أي طائفة أخرى وهذا احتمال أن يشعل حرباً أهلية.

ونتيجة لذلك، يرى الفيدراليون العراقيون أن أكثر فيدرالية يمكن تطبيقها بطريقة فعلية لتشمل كل أنحاء البلاد هي التي تكون على أساس إداري جغرافي وليس عرقي أو طائفي، هدفها الأساسي يكون منع سلطوية الحكومة المركزية، التي قد تجنح نحو الدكتاتورية وهضم الحقوق.

ولكي يبنى نظام سياسي ناجح في العراق، بغض النظر عن نوعية النظام المطبق سواء ديمقراطي أو فدرالي، يجب أن يكون الهدف الأساسي هو بناء الدولة والتنمية ومكافحة الانقسام والفساد واختراق القوى الأجنبية. ففي نهاية المشوار «ما حك جلدك مثل ظفرك.. فتول أنت جميع أمرك،» فلا امريكا ولا إيران أو أي دولة سيعنيها العراق إن لم يكن هناك رجال دولة يرحصون على حمايته وعلى متطلبات الشعب.

> **يوجد في العالم اليوم نحو ٢٥ دولة تتبنى النظام الفيدرالي**

لذلك يجب ألا يكون بناء أي عملية سياسية جديدة على أساس تفريغ أحقاد الماضي، بل يجب الاستفادة من أخطاء الماضي، حتى لا يكون دعائم النظام السياسي هو تقاسم السلطة وتوزيع الغنائم بين المسؤولين على حساب بناء الدولة والشعب، كما نراه بين الإطار والتيار، ولتكون المواطنة مبينة على مفهوم خدمة الدولة ولا يكون المواطنين مجرد زبانية للزعماء والمنظمات. إن لم تبنَ الدولة على هذا الأساس وبهذه المبادئ، فلا ديمقراطية أو فدرالية ستنفع، وسيظل العراق حالة ميؤوس منها.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

الاضطرابات المستمرة في العراق .. من الجاني؟

افتتاحية صحيفة» الشعب» اليومية الصينية

تشهد «المنطقة الخضراء» بالعاصمة العراقية بغداد اضطرابات واسعة النطاق في الآونة الأخيرة، بعد أن أعلن الزعيم الديني الشيعي العراقي مقتدى الصدر انسحابه الدائم من السياسة وإغلاق المؤسسات التابعة لـ «التيار الصدري». ويأتي هذا لانسحاب بعد أن دعا الصدر مرارا إلى حل مجلس الأمة واجـراء انتخابات مبكرة لكسر الجمود المستمر منذ شهور.

ذكرت قناة الجزيرة أن تهديد الصدر بـ «التقاعد» زاد من حدة الوضع السياسي العراقي المتعثر بالفعل، مما أغرقت البلاد في نهاية المطاف في أسوأ وأطول أزمة منذ حرب العراق في عام ٢٠٠٣.

يعتقد المحللون بشكل عام أن الصراعات الحزبية هي سبب اندلاع الاحتجاجات وسفك الدماء في العراق ظاهريًا. لكن في الواقع، فإن النظام السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق والذي لا يتوافق مع الظروف الوطنية الفعلية للأخيرة هو المصدر الحقيقي للمأزق السياسي الحالي والاضطرابات الاجتماعية.

«إن السبب الاساس وراء استمرار الصراع في العراق، وصعوبة حل الأزمة، لا يكمن في تفكك القوى الداخلية العراقية فحسب، ولكن في تخلي « الولايات المتحدة عن العراق» أيضاً.» أشار دينغ لونغ، الأستاذ بمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، إلى

> السبب الاساس وراء استمرار الصراع يكمن في تخلي الولايات المتحدة عن العراق ايضا

أنه منذ الانتخابات البرلمانية في أكتوبر الماضي، كادت العملية السياسية الداخلية في العراق متوقفة، وفشلت جولات متعددة من المفاوضات بين مختلف الفصائل في البرلمان في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعيين الرئيس والحكومة. وإن السبب الجذري لهذا الوضع هو أنه منذ أن شنت الولايات المتحدة حربًا عدوانية على العراق في عام ٢٠٠٣ وأسقطت نظام صدام حسين بالقوة، أدت «الديمقراطية على النمط الأمريكي» التي فرضتها الولايات المتحدة إلى زيادة حدة الخلافات الطائفية المتأصلة والصراعات العرقية بين الشيعة والعرب السنة والكرد في العراق.

يعتقد ياسر الجبري، الباحث في مركز الفكر العراقي «معهد السياسة وتطوير الحكم»، أن الولايات المتحدة لم تجلب ديمقراطية موثوقة إلى العراق كما تدعي، على العكس من ذلك، فشل النظام السياسي الذي قدمته في التعامل مع مختلف مشاكل.

«حتى يومنا هذا، لم يحقق العراق ما تسميه الولايات المتحدة بـ» التحول وإعادة الإعمار «سياسياً. ولا يزال اقتصاده معتمداً بشكل كبير على صادرات النفط، وبنيته التحتية عفا عليها الزمن، وبطالة عالية، وأهله مهجّرون. كما تركت الولايات المتحدة العراق في فوضى، تدبر نفسها بنفسها». قال دينغ لونغ.

ويشعر المجتمع الدولي بشكل عام بالقلق إزاء اتجاه الوضع الداخلي في العراق. وذكرت قناة الجزيرة أن الصدر ألقى خطابًا متلفزًا ظهر يوم ٣٠ أغسطس يطالب فيه جميع المؤيدين الذين اقتحموا «المنطقة الخضراء» بالانسحاب فورًا في غضون ساعة. بعد ذلك، أعلنت قيادة العمليات المشتركة العراقية رفع حظر التجوال على مستوى البلاد، وتم تمرير الأزمة بشكل مؤقت. لكن، يعتقد التقرير أنه حتى في نظر أكثر الأشخاص تفاؤلاً، فإن الآفاق المحلية في العراق في الوقت الحالي، قاتمة وأن عدم اليقين السياسي مرتفع للغاية.

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» إنه على الرغم من أن الاضطرابات السياسية واحتجاجات الشوارع شائعة في العراق، إلا أن التطورات في ٢٩ أغسطس قد تكون بداية لمرحلة أكثر خطورة.

«عوامل متعددة مثل تقاعس الولايات المتحدة وصعوبة حل الخلافات الداخلية بين الشيعة العراقيين جعلت من الصعب على الوضع السياسي في العراق أن يتحسن بشكل كامل في فترة زمنية قصيرة».

يعتقد دينغ لونغ أن المخرج الوحيد الآن هو أن تحاول أطراف الصراع في العراق إيجاد حل من خلال المفاوضات.

لكن رغم ذلك، يرجح أن يستمر الحل قصير المدى الذي توصلت إليه جميع الأطراف من خلال التسويات والتنازلات لفترة طويلة.

وفي الوقت نفسه، لا تملك دول المنطقة مثل إيران الدافع الكافي للتوسط في الصراع في العراق. وكل هذا يلقي بظلاله على آفاق الوضع السياسي في العراق.

حمزة مصطفى :

عندما تكون السياسة فن المستحيل..!

مثلما ان السياقة " فن وذوق واخلاق" وهو الشعار الذي ترفعه دوائر المرور، فإن " السياسة فن الممكن" وهو الشعار الـذي ترفعه كل اكاديميات السياسة في العالم، وفي نفس الوقت يتعامل معه الساسة المحترفون. كل السياسيين الذين نجحوا في ميدان الممارسة السياسية انما كان رائدهم في العمل السياسي هو المرونة حيث يتطلب الموقف ذلك والشدة حين تسمح الظروف والوقائع. وعلى وفق ماهو منسوب الى معاوية ابن أبي سفيان القائل " لو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، اذا ارخوا شددت واذا شدوا ارخيت" يعمد الكثير من دهاة السياسيين في العالم الى اتباع هذا الأسلوب في التعامل مع ما يواجهونه من تحديات سياسية. شعرة معاوية التي ذهبت مثلا هي تجسيد لمرونة لابد منها في اي عمل سياسي. للأسف الامر شديد الاختلاف في العراق. الطبقة السياسية العراقية كلها تقريبا تعجز عن مواجهة مايواجهها من أزمات سياسية بالدرجة الاولى. التحديات الاخرى مثل الاقتصاد والامن والمياه والجفاف والتصحر وسواها من تحديات تقام من أجلها المنظمات والاتحادات وتعقد في سبيل البحث عن حلول وقتية او مستدامة لها القمم والمؤتمرات انما هي خارج منظومة التفكير السياسي عند طبقتنا السياسية. العجز في الميزانية يعالج في الغالب بسحب احتياطي العملة في البنك المركزي. وحين ترتفع اسعار النفط ويرتفع الفائض النقدي يكون مدعاة للراحة لأننا تمكنا من تأمين الرواتب لسنة او اكثر. اما قصة المياه والجفاف والتصحر فهذه لاتزال في عرف طبقتنا السياسية من النوافل لا أكثر.

شغل سياسيينا الشاغل هو السياسة فقط. ليس لديهم سوى السياسة. الانتخابات سياسة. تبليط الطرق سياسة. إصلاح خسفة في الشارع سياسة. تعيين امين للعاصمة او مدير لإحدى البلديات سياسة. تبادل التهاني في العيد سياسة. بل حتى جمعة مباركة سياسة. بل تكاد تكون الأخيرة سياسة السياسات.فمن ترسل له جمعة مباركة تعني له انك منفتح على الآخر. واذا ارسل زعيم لزعيم جمعة مباركة فإن هذا يعني لجمهور الزعيم الواقعي والالكتروني احد مفاتيح الازمة واول بداية جادة لحل الانسداد السياسي.

لماذا؟ خوش سؤال وفي وقته تماما. الجواب يا طويلي العمر أن السياسة عندنا بخلاف كل الدنيا فن المستحيل. نحن نمارس السياسة حتى " نبز" الطرف الآخر. الآخر وليس الثالث، احذروا التقليد، لان الطرف الثالث هو الذي " يبزنا" دائما وابدا. نحن لا نمارس السياسة من أجل البلاد بل من أجل نلعن " سلفا سلفا" اهل البلاد. نحن لا نمارس السياسة من أجل العباد لقناعتنا ان العباد لاهم لهم سوى لعن " سلفا سلفانا" في صلاتهم ودعائهم وتسبيحاتهم. الفرق بيننا وبين سياسيي العالم ان السياسي فيهم يبدا متمرنا حتى يحترف لكي يقال عنه كيسنجر زمانه، بينما نحن كيسنجر عندنا بكامل احترافيته يبدا بالهبوط من التل نيابة عن البعير الى ان يصبح سياسي لا يشق له .. صخام.

واشنطن ترفض تهديدات أردوغان لليونان والاوروبي يعتبرها عدائية

*المرصد

اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية، أن تحذيرات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لليونان «غير مفيدة».

ودعت واشنطن البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى تسوية الخلافات بطرق دبلوماسية.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية رداً على سؤال عن تصريحات أردوغان «في وقت غزت فيه روسيا مرة أخرى دولة أوروبية ذات سيادة، التصريحات التي يمكن أن تثير خلافات بين الحلفاء في الناتو غير مفيدة».

وأضاف أن «الولايات المتحدة تواصل تشجيع حلفائنا في الناتو على العمل معاً للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة وحل الخلافات دبلوماسياً».

تجنب أي تصعيد

و أعرب الاتحاد الأوروبي عن «قلقه الشديد» إزاء «التصريحات العدائية» التي أدلى بها أردوغان ضدّ اليونان.

وأضاف المتحدث باسم الاتحاد الاوروبي أن «التصريحات العدائية المستمرة من جانب القيادة السياسية لتركيا ضد اليونان تثير مخاوف كبيرة وتتناقض تماما مع جهود التهدئة التي تشتد الحاجة إليها في شرق البحر المتوسط».

وفي السياق ذاته، قالت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا بعد محادثات أجرتها مع نظيرها اليوناني نيكوس دندياس في أثينا، إنّ «المنطقة ليست بحاجة إلى توتّرات، إنّها بحاجة إلى تهدئة».

وكانت كولونا قالت الإثنين خلال زيارة إلى أنقرة إنّها حضّت نظيرها التركي مولود تشاوش أوغلو على تجنّب «أيّ تصعيد، أكان لفظياً أو غير ذلك».

وقال دندياس إنّ تصريحات المسؤولين الأتراك باتت أكثر فأكثر «شائنة وغير مقبولة»، محذّراً من أنّ الجيش اليوناني «قادر على الدفاع عن وطننا».

تهديدات أردوغان

وكان أردوغان اتّهم في نهاية الأسبوع الماضي اليونان بـ«احتلال» جزر تقع في بحر إيجه وتخضع للسيادة اليونانية لكن لا يمكن لأثينا أن تنشر فيها جنوداً عملاً بمعاهدات أبرمت في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهدّد أردوغان، السبت، اليونان بدفع «ثمن باهظ»، متّهماً إيّاها بانتهاك المجال الجوي التركي وبـ«مضايقة» الطائرات التركية فوق بحر إيجه.

وأشار الرئيس التركي إلى استيلاء تركيا في ١٩٢٢ على مدينة سميرنا- ازمير حالياً- اليونانية التاريخية، وهي ذكرى مريرة لليونانيين.

وقالت تركيا إن اليونان استخدمت نظاماً دفاعياً جوياً روسي الصنع لمضايقة الطائرات التركية وتقول إن أنقرة تنشر قواتها على جزر في بحر إيجه في انتهاك لمعاهدات السلام.

وترفض اليونان ذلك وتتهم تركيا في أغلب الأحيان بإثارة توتر بما في ذلك من خلال طلعات جوية فوق جزر يونانية.

السياج الحدودي

وأعلن وزير حماية المواطنين اليوناني، تاكيس تيودوريكاكوس، الثلاثاء، أن بلاده تعتزم زيادة طول سياج مقام من الخرسانة المسلحة والأسلاك الشائكة على حدودها الشمالية مع تركيا لمنع دخول المهاجرين.

وقال خلال زيارة لمنطقة إيفروس اليونانية إن السياج الذي يبلغ ٤٠ كيلومتراً سيمتد ١٤٠ كيلومتراً أخرى.

وبدأ تشييد السياج في عام ٢٠١٢ وأقيم آخر امتداد له في عام ٢٠٢١ بعد مرور عام على محاولة عشرات الآلاف من طالبي اللجوء الوصول إلى الاتحاد الأوروبي عبر الحدود الشمالية لليونان، وذلك عندما قالت تركيا إنها لن تمنع المهاجرين من القيام بتلك المحاولات.

وتركيا واليونان خصمان قديمان، في حين أنهما عضوان في حلف شمال الأطلسي، وتشهد العلاقات بينهما منذ سنوات توترات بشأن قضايا عديدة تشمل الهجرة وموارد الطاقة.

وكانت اليونان خط المواجهة في أزمة المهاجرين إلى أوروبا في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ عندما وصل إليها مليون لاجئ فراراً من الحروب والفقر في سوريا والعراق وأفغانستان عبر تركيا.

وانخفض عدد اللاجئين منذ ذلك الحين، لكن السلطات اليونانية قالت في الأشهر الماضية إنها منعت دخول عدد كبير من الأشخاص.

وتشير بيانات الشرطة اليونانية إلى أن السلطات ألقت القبض على ٧٤٨٤ لاجئاً ومهاجراً في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي من بينهم ٣٥٥٤ في إيفروس.

وتعتزم الحكومة اليونانية المحافظة توظيف ٢٥٠ حارساً إضافياً وتحديث نظم المراقبة في المنطقة.

وتنفي السلطات اليونانية الاتهامات التركية، وتقول إنها لن تحذو حذوها في «انزلاقها اليومي الشائن» في التصريحات والتهديدات، وصرح وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس أمس الثلاثاء بأن تصريحات المسؤولين الأتراك باتت أكثر فأكثر «شائنة وغير مقبولة»، مشددا على أن الجيش اليوناني «قادر على الدفاع عن وطننا».

ممتازير توركون :

أردوغان وتهديداته بشنّ هجوم فجائي على سوريا أو اليونان

هناك أغنية في التراث التركي تعبّر عن وضع «العاشق المجنون» الرومانسي، تشير إلى أنه يمكن أن يكون الحب دائمًا مقنعًا بكثير من الاستعارات وبالطبع المبالغات.

في الأغنية يحذر الحبيب حبيبته: «لا تتصلي بي بحرارة»، وإلا فإنه يحذرها من ذهابه إليها ذات ليلة بشكل فجائي: «قد آتي فجأة ذات ليلة». إنه يتعلق بإعادة إحياء الحب الذي انتهى، وذهب. تراه يقول: سوف تشتعل الجمرة التي تحولت إلي رمـادًا لأن الحبيب أعرب عن أمله في أنه «ربما أتمكن من بدء الحياة مرة أخرى». الآمال لا تنتهي: «كما ترى، لن أذهب أبدًا، سأكون عبدك/ ربما ستحبني، من يدري؟»

نعم، ربما يكون أمل الحبيب هو الحساب: «ربما تحبني، من يدري؟».

يعرف الجيل القديم هذه الأغنية الشهيرة، التي ينتمي تكوينها إلى روشتو شـارداغ؛ كان يستمع لسنوات ويغلف عواطفه بكلماته وآهاته.

بين السوريين واليونانيين، بالطبع، يوجد في الأجيال الأكبر سنًا من هم على الأقل على دراية بلحن هذه الأغنية؛ لكن الاستعارات والمبالغات يجب أن تكون غريبة تمامًا على ثقافتهم وأدبهم.

باختصار، قد يكون اليوناني الذي يقرأ «قد أتي فجأة

ذات ليلة واحدة» في جريدته غير معتاد تمامًا على هذا الموضوع. من يدري كم سيكونون مرتبكين إذا كانوا فضوليين للعثور على السطور الأخرى للأغنية وقراءتها.

على وجه الخصوص، «ربما تحبني، من يدري؟» نحن بحاجة إلى التركيز على السلسلة.

تعود الرسالة التي تصل إلى أعدائك، وثقافتهم، وعالمهم المجازي بأسطر أغنية غريبة عن شعبك. لا تهتم بالعنوان، العذر في الداخل.

تخيل المشاهد المبتذلة في الأفلام عن العشاق غير الموهوبين الذين تغلبوا على الرجل الذي وظفته مقابل المال لجذب انتباهها.

إذا كانت الانتخابات على جدول الأعمال، فإن السياسة الخارجية تتكون بالكامل من السياسة الداخلية.

هذا هو السبب في وجود قضيتين دوليتين في قلب السياسة الداخلية، مما يؤدي إلى نقاشات في الطريق إلى الانتخابات. من الرسائل «يمكنني أن آتي فجأة ذات ليلة» في السياسة الخارجية إلى «ربما تحبني، من يدري؟» في السياسة الداخلية. نية استخلاص النتائج عرضة للنقد.

يوجد خطأ في الحساب أو التحليل. لا يمكن كسب الانتخابات بإعلان الحرب على اليونان أو القيام بعملية في شمال سوريا.

سوريا هي مشكلة تركيا الأمنية الحالية والملحة. بسبب الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات، دفعت تركيا ثمناً باهظاً: تعرض أمنها للخطر، وواجهت موجة هجرة تجاوزت حدود التسامح. لا جدال في أهمية العملية في شمال شرق سوريا أو إلى الشرق من نهر الفرات في الشمال. لا يجوز أن تقتصر هذه العملية على سوريا. في المقابل، قد تكون هناك موجة من الرعب تجتاح تركيا.

تقع اليونان مباشرة مقابل سوريا، في الطرف الآخر من الأرجوحة. يجب أن تكون التحالفات الممتدة من روسيا إلى شنغهاي، والتي لا تسمح بعملية في سوريا، هي العنصر التكميلي لهذه الحرب. كلاهما يبدوان غير محتملين.

صراع ساخن مع اليونان أو عملية في سوريا لن يفوز بالانتخابات، بل يؤجل الانتخابات فقط. إن تحمل عبء الانتخابات المؤجلة في ظل هذه الظروف الاقتصادية يجعل حتى المشاكل الأمنية لا تطاق.

> **مسؤولية السلطة ليست على أكتافهم وكل شيء ممكن**

بالنسبة لكلتا المشكلتين، ليس لدى السلطة خيار آخر. لكن تركيا لديها الاختيار ويمكن أن يحل كلتا المشكلتين في الجذر. يمكن للمصالحة مع الأسد في سوريا أن توازن بين عودة المهاجرين والحكم الذاتي في شمال شرق سوريا. وبالمثل، فإن عدم وجود قانون ديمقراطي ضد الغرب، قد تختفي أزمة إس-٤٠٠ من تلقاء نفسها.

باختصار، فإن عبارة «أستطيع أن آتي فجأة ذات ليلة» أصبحت الآن مفسرة لمشاعر وأوضاع المعارضة، وليس الحكومة. مع توقع حب بدون «لكن»، بدون «ربما». ومع ذلك، فإن مسؤولية السلطة ليست على أكتافهم وكل شيء ممكن.

*احوال تركية

د.محمد نور الدين:

المعارضة تُرتّب أوراقها: عبد الله غول مرشّحاً توافقياً؟

لا تزال كفّة الانتخابات الرئاسية التركية راجحة لِغَير مصلحة الرئيس رجب طيب إردوغـان، المتفائل، من جهته، بالفوز، وبتمكُّنه من شقّ صفوف المعارضة غير المتّحدة أصلاً.

وفيما لم يتّضح بعد ما إذا كان في مقدور الأخيرة التوافُق على اسم مرشّح يقارع إردوغان في رئاسيات ٢٠٢٣، يَبرز الصوت الكردي الذي يمثّله حزب «الشعوب الديموقراطي» باعتباره حاسماً لجهة تقرير نتائج الانتخابات. إلاّ أن الحزب الكردي لم يقرّر بعد وُجهته الانتخابية، في ظلّ بحثٍ حثيث عن مرشّح توافقي يحظى بمقبولية جميع الأحـزاب، فيما تعلو حظوظ الرئيس السابق، عبد الله غول، لنَيْل «شرف محاولة» هزْم إردوغان

يبدو الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، متفائلاً إزاء فوزه بالانتخابات الرئاسية المقبلة، فيما تُردِّد أوساطه أن الوضع سيتحسّن بعد رأس السنة، وأن الناخبين لن يخذلوه، لأنه «قـدَّم لتركيا الكثير» وهو الوحيد الذي سيكون «قادراً على تقديم المزيد»، على رغم أن استطلاعات الرأي تُجمع، حتى الآن، على تضاؤل فُرصه في الفوز. وفي استطلاع حديث أجرته شركة «آريا»، ونُشرت نتائجه الأسبوع الماضي، يَظهر أن «تحالف الأمّة» الذي يجمع حزبَي المعارضة، «الشعب الجمهوري» و«الجيّد»، سيتقدَّم على «تحالف الجمهور» المؤلَّف من حزبَي

«العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» بحصوله على ٤٢٫٨ نقطة، في مقابل ٣٨٫١ نقطة لخصمه، فيما يعارض ٥٥٪ النظام الرئاسي الحالي. وإذا أُضيفت أصوات أحزاب المعارضة الأخرى التي يَجمعها مع «تحالف الأمّة»، «لقاءُ الستّة»، مِن مِثل حزب «المستقبل» لأحمد داود أوغلو، و«الديموقراطية والتقدّم» لعلي باباجان، و«السعادة» لتيميل قره مللا أوغلو، إلى أصوات مرشّح مشترك تتوافق المعارضة على تسميته، فإن حظوظ هذا الأخير سترتفع إلى ٤٧٪-٤٨٪، وفق ما تُبيّنه الاستطلاعات.

لكن ذلك لن يكون بالطبع كافياً لنجاحه، وخصوصاً إذا لم يَفُز أحد المرشّحين من الدورة الأولى، حيث يمكن للأصوات أن تتشتّت في الدورة الثانية لمصلحة إردوغـان. وحتى الآن، يبدو أن نسبة المتردّدين ستصبّ، في الدورة الثانية، في مصلحة الرئيس الحالي، على قاعدة أن المعارضة لا تُقدّم برنامجاً اقتصادياً واضحاً، أو، كما يقول البعض، «بديلاً مقنعاً»، وهو ما من شأنه، بحسبهم، أن يُدخل البلاد في المجهول.

> **يعد الصوت الكردي حاسما لجهة تقرير نتائج الانتخابات**

ومن هنا، يُعدّ الصوت الكردي الذي يمثّله حزب «الشعوب الديموقراطي» حاسماً لجهة تقرير نتائج الانتخابات، حيث يُقدَّر بـ ١٠٪ على الأقلّ، ما يعني أن تصويت هذه النسبة أو أقلّ منها بقليل لمصلحة مرشّح المعارضة المشترك، سيؤدّي إلى فوزه بسهولة. وحتى لا تَضيع الفرصة المتاحة، يدعو قادة في «الشعوب الديموقراطي» إلى التفاف المعارضة حول مرشّح مقبول من كلّ أحزابها، ليفوز مِن الدورة الأولى، فيما يَجهد «العدالة والتنمية» في محاولة كسْب نِسب إضافية من القاعدة الكردية، تُعزّز حظوظ رئيسه بالفوز.

وإذ لا يزال «لقاء الستّة» الذي يضمّ كلّ أحزاب المعارضة باستثناء «الشعوب الديموقراطي»، يواصل، منذ شباط الماضي، اجتماعاته الدورية على مستوى رؤساء الأحزاب، أعلن الرئيس التركي، أخيراً، أنه سيكون مرشّح «تحالف الجمهور»، متحدّياً المعارضة أن تُعلِن مرشّحها، مُحاوِلاً من خلال ذلك استدراج خصومه إلى الإعلان عن مرشّح في وقت مبكر جدّاً قبيل انتخابات الرئاسة المرتقبة في حزيران ٢٠٢٣.

وتدرك المعارضة أن الإعلان عن مرشّحها الآن، من شأنه أن يمنح إردوغـان مزيداً من الوقت للّعب على تقسيم صفوفها، فيما ترجّح أوساطها أن يتمّ الإعـلان عن اسمه في نهاية العام الجاري، أو بداية العام المقبل.

وفي هذا الإطار، تَذكر صحيفة «ميلليات» الموالية للسلطة أن المعارضة تبحث عن اسم يحظى أوّلاً بتأييد جميع أحزابها، وثانياً بثقة الأمّة، وثالثاً بثقة مؤسّسات الدولة.

وتَبرز هنا مشكلة أو أكثر يحاول أركان «الستّة» تجاوزها، للخروج بمرشّح يكون قادراً على الفوز، علماً بأن «الشعب الجمهوري»، وهو أكبر أحزاب المعارضة وبفارق كبير، يرى أنه يستحقّ أن يرشّح اسماً من صفوفه.

ومع أن زعيم الحزب، كمال كيليتشدار أوغلو، يُظهر مواصفات «القائد» الصارم والمعتدل والنشيط، ما يجعل طرح اسمه ممكناً في ظروف محدّدة، إلاّ أن بعض الأحزاب تصرّ على أنه لن يفوز، لأن أصله العلوي كما الكردي سيخسّرانه نسبة من أصوات السُّنّة والقوميين.

ولذا، تتّجه الأنظار إلى رئيس بلدية إسطنبول، أكرم

إمام أوغلو، الذي هَزم مرشّح «العدالة والتنمية» بنسبة جيّدة في الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩، كمرشّح عن «الشعب الجمهوري» والمعارضة.

وأمـام هذا الاحتمال، بدأت السلطة، منذ مدّة، بتشويه صورة إمام أوغلو وتكبيل يدَيه من خلال سحْب القضاء المدعوم منها العديد من صلاحيات رئيس البلدية، وبالتالي إظهاره عاجزاً عن خدمة الناس.

أيـضـاً، يَبرز اسـم رئيس بلدية أنـقـرة، منصور صاواش، كمرشّح آخر بارز عن «الشعب الجمهوري»، إذ تُعطيه استطلاعات الرأي فرصةً متساوية مع أكرم إمام أوغلو، وربّما لكونه منتمياً سابقاً إلى «الحركة القومية» قبل خروجه منها وانضمامه إلى «الشعب الجمهوري»، وهـذا ما يمنحه حظّاً لـحـصْـد الـعـديـد من أصوات القوميين الذين لا ينتمون إلى أحزاب المعارضة.

> **يمكن أن تتشتت الأصوات في الدورة الثانية لمصلحة إردوغان**

لكن ثمّة مشكلة أخرى، وهي أن أيّ مرشّح لـ«لقاء الستّة» يجب أن يكون مقبولاً لدى القاعدة الكردية، فيما صاواش يثير بعض الخشية بالنظر إلى إرثه في التيّار القومي.

هذه الحسابات المعقّدة تفْتح الباب أمام احتمال طرح أسماء «محايدة»، يمكن، نظريّاً، أن تحشد المعارضة حولها. ومن هذه الأسماء المفاجئة، رئيس الجمهورية السابق، عبد الله غول، الذي جرى تداول اسمه في انتخابات عام ٢٠١٨، مرشّحاً للمعارضة، لكنه هو نفسه لم يكن حينها متحمّساً لذلك.

ويَنقل بعض الصحافيين أن غول اجتمع أخيراً مع مسؤول كبير في «الشعب الجمهوري»، وكشف أنه متحمّس هذه المرّة لترشحه. ويُنقل أن المسؤول الحزبي قال لغول إن «قواعد حزبنا تحترمك، لكنّها لن تصوّت لك»، عندها ردّ غول بالقول إن «كيليتشدار أوغلو لن يفوز إذا تَرشّح. فلماذا لا تصوّتون لي؟».

وأثار جوابه تساؤلات عمّا إذا كان يفكّر جدّياً بالترشُّح، علماً بأنه لم يعلِن بعد أيّ موقف في هذا الخصوص. وبدا لافتاً التصريح الذي أدلى به رئيس حزب «السعادة»، تيميل قره ملا أوغلو، ومفاده أنه لا يجد أمراً غريباً أن يترشّح غول للرئاسة.

وقال: «إنه في المرّة السابقة في عام ٢٠١٨، أنا الذي اقترحت فكرة ترشيح غول للرئاسة. لكنَّ رفْض مرال آقشينير، زعيمة الحزب الجيّد، للفكرة حال دون ذلـك. والـيـوم، يمكن أيضاً التفكير في ما نُقل عن لسان غـول». وإذا كان للأخير أن يحظى بتأييد أحزاب داود أوغلو وباباجان و«السعادة» وربّما «الجيّد»، فإن ترشيحه يثير من الانقسامات أكثر من الإجماع، وخصوصاً أنه لم يُظهر سابقاً عندما كان في رئاسة الجمهورية أو حتى بعدها، شجاعة أو حزماً في العديد من المواقف تجاه إردوغان الذي «تآمر» فعليّاً لإخراجه من الحزب، في نهاية آب ٢٠١٤. ويرى البعض أن تركيا تحتاج إلى مَن يأخذها إلى مرحلة جديدة بالكامل تطوي صفحة إردوغان، وهذا يعني أن القوى العلمانية لن تجد في أي مرشّح شبيه بإردوغان حلاً لمشكلات البلاد، وأن عليها العودة إلى سياسات «أتاتوركية» وعلمانية واضحة، والخروج من سياسات العداوات الكثيرة التي أرساها الرئيس الحالي، وفق ما يرى البعض.

د. عماد بوظو:

صفر مشاكل أم خدعة جديدة من إردوغان؟

لا توجد عبارة أكثر بعداً عن شخصية الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، من عبارة «صفر مشاكل»، فتاريخ هذا الرجل ليس سوى سلسلة متواصلة من المشاكل والصراعات على المستويين الشخصي والسياسي، بل هناك من يقول إن جميع صداقاته وتحالفاته السياسية كانت مؤقتة ولها هَدف واحد هو مساعدته في الصعود السريع لسلّم الحياة السياسية، والتي بدأها في ظلّ أب روحي هو نجم الدين أربكان، الذي رافقه في جميع أحزابه الإسلامية وعن طريق أحدها، وهو حزب «الرفاه»، أصبح الشاب إردوغان عُمدة إسطنبول، في عام ١٩٩٤.

ولكن عندما وجَد إردوغـان أن مصلحته تقتضي الابتعاد عن وَصف الإسلامي التقليدي الذي التصق بأربكان، انشقّ عنه وأسّس، بالتعاون مع صديقه عبد الله غول عام ٢٠٠١، حزب «العدالة والتنمية»، وادّعى وقتها أن هدف هذا الحزب «المحافظة على أُسس النظام الجمهوري الذي رَسمه كمال أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضّر والمُعاصر».

ونتيجة تجربة أربكان الطويلة مع إردوغان فقد حذّر قبل وفاته بأن الأخير سيقود تركيا إلى الظلام وأوصى المقرّبين منه قائلا: «افعلوا ما في وسعكم حتى تُبعدوا إردوغان عن السلطة»، وفقا لما نقله عنه، عبد اللطيف شَنر، أحد مؤسّسي حزب «العدالة والتنمية».

وبعد وُصول إردوغان إلى السلطة، عام ٢٠٠٢، تعاون مع فتح الله غُولن، الداعية الإسلامي الوَسطي الذي أسّـس مئات المدارس في تركيا وخارجها وامتلك صُحفا ومجلاّت ومحطات تلفزيون والكثير من الأعمال التجارية والمؤسسات الخيرية، وفي ذلك الوقت اعتبر كثيرون غولن أستاذ إردوغان الحقيقي.

وكان غولن يتمتّع بسلطة على ما بين مئات الآلاف إلى بضعة ملايين هم أتباعه وطلاب معاهده وموظّفو

مؤسّساته والمستفيدون من جمعياته الخيرية، وإذا أُضيف إلى هؤلاء عائلاتهم ومعارفهم يتّضح الدور الحاسم الذي لعبهُ غولن في فوز إردوغان في انتخابات تلك المرحلة التي استمرت أكثر من عشر سنوات والتي تعاونَ غولن وإردوغان خلالها على تطهير مؤسّسات الدولة التركية بما فيها الجيش من الكثير من الديمقراطيين والعلمانيين الموالين لجمهورية أتاتورك.

ولكن بمجرّد اقتراب حملة التطهير هذه من نهايتها انقلب إردوغان على مُعلّمه، غولن، وخطّط، في نهاية عام ٢٠١٢، لإغلاق بعض مدارسه رُغم أنها مصدر هام لتمويل حركته.

وبعد عام، تطوّر الخلاف بين الرجلين إلى حرب علنيّة عندما قام مدّع عام في إسطنبول بحملة على عشرات الفاسدين من حزب» العدالة والتنمية»، بينهم أبناء وزراء ورجال أعمال وموظفين كبار، وتمّت مُصادرة ملايين الدولارات من منازلهم أمام الكاميرات في أكبر فضيحة فساد في تاريخ تركيا المُعاصر، واستقال على أثَرها أربعة وزراء وطالبَ كثيرون إردوغان ذاته بالاستقالة، فردّ الأخير باعتبار هذه الحملة مؤامرة من حركة غولن هدفَها النيل منهُ شخصياً، وقال وقتها إن حركة غولن هي كيان موازٍ مُتغلغل ضمن أجهزة الدولة وتمّ اعتقال عشرات الآلاف بتهمة الانضمام إلى هذه الحركة.

> **بعد الانتهاء من أربكان وغولن، انقلب إردوغان على حليفيه غول و دادود اوغلو**

وبعد الانتهاء من أربكان وغولن، أتى دَور صديق إردوغان وحليفه في كلّ صراعاته، عبد الله غول، الذي كان أول رئيس وزراء لحزب «العدالة والتنمية»، عام ٢٠٠٢، وأول رئيس إسلامي لتركيا عام ٢٠٠٧، وكان يُقال دائماً إنه الشخص الأقرب نفسيّاً وسياسياً لإردوغان.

واستطاع غول، نتيجة شخصيته المُعتدلة وإتقانه اللغة الإنكليزية، نَسج علاقات قويّة مع مختلف الأطراف والدول بما خدمَ إردوغان شخصياً وكانوا يقولون إن غول يكمّل نواقص إردوغان، خصوصاً لأنه لم توجّه إليه أي اتهامات بالفساد، بخلاف إردوغان، ولأنه وَراء سياسة «صفر مشاكل» خلال العقد الأول من حكم حزب «العدالة والتنمية».

ولكن، في عام ٢٠١٣، احتجّ غول على قَمع الشرطة العنيف لمظاهرات في إسطنبول قُتل فيها عشرة أشخاص، ثم رفضَ بعدها التعديلات الدستورية والنظام الرئاسي الذي زادَ من صلاحيّات إردوغان فخرجَ من الحزب ودَعا إلى عودة النظام البرلماني.

وهناك البروفسور أحمد داوود أوغلو، الذي شغل منصب رئيس الحكومة ورئيس حزب «العدالة والتنمية»، والذي وضعته مجلة «فورين بوليسي» من بين أول ١٠٠ مفكّر عالمي لدوره في النهضة التركية ولسياسة «صفر مشاكل» التي اتّبعها والتي اعتمدت على التواصُل والتعاون والحوار في حلّ الخلافات.

ولذلك احتجّ داوود أوغلو عندما قام إردوغان باعتقال مجموعة من الأكاديميين الأتراك والكرد الذين طالبوا باستئناف المفاوضات بين الحكومة التركية والكرد لتسوية القضية الكردية، كما كانَت لديه تحفّظات على النظام الرئاسي، وقال إن النظام التركي الحالي يتلخّص «بالأمن والتضييق والظُلم والفساد»، وأن إردوغان يعود بتركيا إلى الديكتاتورية. وهناك أيضاً علي باباجان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والاقتصاد السابق وغيرهم كثير بحيث لم يبقَ مع إردوغان من رفاقه القدامى أحد.

ولا تختلف سياسة إردوغان الخارجية كثيراً عن علاقاته الشخصية، حيثُ كانت مشاكله مع المنظّمات الدولية والحكومات تزداد يوماً بعد يوم، ومن الممكن ملاحظة ذلك في علاقته المتوتّرة ضمن حلف الأطلسي

والتي بلَغت أوجَها عند شراء تركيا منظومة «إس ٤٠٠» الروسية وفي ابتزازه المتواصل للحلف، مثل معارضة خطط الحلف للدفاع عن دول البلطيق، عام ٢٠١٩، أو مُحاولة عرقلة انضمام فنلندا والسويد للحلف في العام الحالي، والذي أدّى إلى خروج أصوات تُطالب بطرد تركيا من حلف الناتو، لأنها تنفّذ داخل الحلف أجندة تخدم الرئيس الروسي. فلاديمير بوتين.

وعلى طريق مُشابه سارَت علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبـي، الذي لم يكن متحمّساً لإدخال تركيا، لأنها تحتلّ أراض من بلَد عضو في هذا الاتحاد، قبرص، ولأن لها صراعات لا تنتهي مع بلد ثان عضو في الاتحاد، اليونان، دون أن يقوم إردوغان بشيء لتحسين علاقته مع هذين البلدين.

كـمـا أن مشاكل عميقة تجمعه مع ألمانيا، من خلال محاولة إردوغــان تجنيد مئات آلاف الألمان من أصول تركية لخدمة سياساته على حساب مجتمعاتهم الجديدة، وهناك خلافه مـع فرنسا الــذي أخذ شكل شتائم من إردوغان بحقّ ماكرون، وهناك الخلاف مُتعدّد الجوانب مع الولايات المتحدة من ناحية علاقته مع بوتين أو التفافه على العقوبات بحقّ إيران وروسيا، إضافة إلى مشاكله مع الغرب عموما في ملفّ حقوق الإنسان.

وكذلك كانت علاقات إردوغان سيئة في إقليم شرق المتوسط من مصر والعراق حتى دول الخليج، بحيث أصبحت الثقة بشخص إردوغـان شبه معدومة، حتى لو حدَثت بعض الإتصالات أو الزيارات، ولم يتبق من علاقاته، التي تبدو مقبولة ظاهريّاً، سوى عَلاقته غير المفهومة مع روسيا وإيران.

فالبلدان هما عدوّان تاريخيان لتركيا وبينهم قرون من الحروب، كما أنهما يختلفان مع تركيا اليوم في كافّة الملفّات الإقليمية من سوريا والعراق حتى أرمينيا وأذربيجان، ولا يجمعهم سوى عداؤهم المشترك للغرب وثقافته وديمقراطيته وازدهاره.

ويُدرك اليوم جميع الذين يتودّد لهم إردوغان أن السبب وراء ذلك هو سَعيه للفوز في انتخابات ٢٠٢٣، لأنها قضيّة بالغة الحساسية بالنسبة له، ولأنها توافق الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية والتي يُخطّط إردوغان لإقامة احتفالات كبيرة فيها ويَحلم بأن يُسجّل اسمه كمؤسّس للجمهورية الثانية ذات الطابع الإسلامي على أنقاض جمهورية أتاتورك العلمانية، وليسَ من المُستغرب أن يتخلّى عن كل تعهّداته بـ «صفر مشاكل» بمجرّد فوزه في هذه الانتخابات.

ورُغم معرفة الكثير من الأتراك بأن إردوغان ديكتاتور نرجسي، كما وصَفه غولن، ولكن التوقّعات تقول إنه سيفوز في الانتخابات الرئاسية المُقبلة وأحد أهم أسباب هذا الفوز هو انقسام المعارضة التركيّة، التي يبدو أنها لم تُـدرك بعد خطورة بقاء إردوغان في السلطة لخمس سنوات أخرى وما يعنيه ذلك من استكمال تدمير ما تبقّى من مؤسّسات الدولة الديمقراطية والعلمانية.

> **إذا أرادت المعارضة طي صفحة إردوغان عليها ان تتفق على مرشح توافقي**

وإذا أرادت هذه المعارضة طَي صفحة إردوغان فربّما يكون من الأفضل لها البحث عن المرشّح الأكثر قدرة على هزيمته والتفاف الجميع حوله، ولو كان غول أو داوود أوغلو، فحتّى لو نجحت المعارضة في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان، كما هو متوقّع، فلن يكون لذلك هذا التأثير الكبير، لأن طبيعة النظام الرئاسي، الذي صمّمه إردوغان جَعلت الكثير من الصلاحيات بيد الرئيس، ممّا يعني أن هذا الفوز سيكون محدود الأثر بل قد يُدخل تركيا في فترة من الشلل السياسي أو عدم الاستقرار.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

هدية ليفنت:

فصل جديد في المسلسل السوري.. الحرب حتماً

*صحيفة «افرنسال»

تبدو وزارة الخارجية التركية غير راغبة في التخلّي عن لغة الحرب لا في مرحلة هدّ الجسور ولا بنائها.

بل أكثر من ذلك، فإن لغة الحرب هذه مترسّخة لدرجة باتت فيها مضامين البيانات الرسمية تتعارض مع بعضها البعض.

على سبيل المثال، هناك حديث عن ضرورة «بناء جسور مع دمشق» مع التأكيد على «عدم وجود أطماع

> حل المشكلة الكردية يمكن إعادة تأسيسه في أنقرة وطاولات المفاوضات

لتركيا في الأراضي السورية»، ولكن لا تزال أعمال، من قبيل تعيين حاكم في الأراضي السورية بشكل رسمي أو افتتاح المدارس، مستمرة. تصدر تصريحات بعدم وجود نهج لدى تركيا قائم على الإطاحة «برئيس النظام السوري بشار الأسد»، لكن لبّت تركيا احتياجات ورواتب عشرات الآلاف من عناصر الميليشيات المسلّحة على مدى سنوات، فضلاً عن التدريب العسكري.

ومن خلال البيانات الرسمية والصحافة والأقلام المقربة من الحكومة، يتّضح العزم على إحلال السلام، أو على الأقل بناء الجسور بين أنقرة ودمشق. لكن، عندما ننظر إلى التفاصيل، يتبيّن لنا أن هذه المبادرة تأتي تحت عناوين من قبيل «التحالف القسري ضد العدو المشترك»، و«العملية العسكرية كبادرة سلام». بمعنى آخر، يبدو من غير المرجح أن تقيم أنقرة علاقات مباشرة مع دمشق، من أجل القضايا التي تهم الجانبين، عبر الطرق الدبلوماسية.

أشارت دمشق إلى أنقرة بحلّ بما يخص حزب العمال الكردستاني قائلةً «إذا كانت المشكلة في حزب العمال الكردستاني، فهناك اتّفاق أضنة». لكن، بحسب ما قرأت في الصحافة والبيانات الرسمية في الأسبوع الماضي، قد يكون هذا الاتفاق بداية لأزمة جديدة بدلاً من أن يكون مدخلاً للسلام بين الجانبين.

هناك نسختان من اتفاقية أضنة. في عام ٢٠١٠، تم توسيع الاتفاقية الأولى التي وقعت في ١٩٩٨ بإضافات جديدة. في الإصدار الجديد، على الرغم من السماح لتركيا بالدخول إلى الأراضي السورية لمسافة تصل إلى خمسة كيلومترات، نصت الاتفاقية على ضرورة الحفاظ على حقوق الجانب السوري أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتفق الجانبان على تعريفات «الإرهاب، الإرهابي، الجماعة الإرهابية». الأزمة المحتملة بين الجانبين يمكن أن تبدأ من هنا.

بحسب أنقرة، فإن الإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرق الفرات وجناحها المسلّح قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، يمثلان الجناح السياسي والمسلح لحزب العمال الكردستاني في سوريا.

لكن دمشق لا ترى قوات سوريا الديمقراطية أو الإدارة الذاتية مثل أنقرة، إذ تدرك أنه على الرغم من أن الكرد السوريون هم الأساس الفكري للإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية إلى حد كبير، إلا أن مكوناتها الرئيسية هم العرب والآشوريون والأرمن والمسيحيون والمسلمون. باختصار، تعرف دمشق أن مكوناتها هي من الهياكل الدينية والعرقية التي تعيش في تلك المنطقة. وعلى الرغم من أن دمشق غير مرتاحة لبعض سياسات هذه الهياكل، وخاصةً علاقاتها مع الولايات المتحدة، إلا أنها لم تطلق رسمياً على قوات سوريا الديمقراطية أو الإدارة الذاتية تسمية الإرهابي، لأنها تدرك أن الكرد في

> على تركيا التخلص من الرؤية التي تعتبر كل كردي تهديدا انفصاليا

شمال البلاد لم ينقلوا من أماكن أخرى، بل هم سكان المنطقة ويقاتلون من أجل الهوية السياسية.

وبحسب دمشق، فإن هذه الأجنحة المسلحة والسياسية تحمي على الأقل جزءاً من الحدود الشمالية للبلاد من داعش. بالإضافة إلى ذلك، وبينما استمرت الحرب الساخنة بكل عنفها، دعمت تلك الأجنحة الجيش السوري بشكلٍ غير مباشر من خلال عدم فتح جبهة ضد دمشق.

هناك توترات بين دمشق والإدارة الذاتية على موارد اقتصادية مهمة مثل الحبوب والنفط وبعض عائدات الجمارك. لكن بالنسبة إلى دمشق، فإن المفاوضات المستمرة بشأن المناطق والموارد التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية أكثر فائدةً من الحرب المفتوحة.

في السنوات الأخيرة، ترى دمشق أن الكرد قاموا بإنشاء نظام، رغم انتكاساته، يمكن أن يشكّل نموذجاً قابلاً للتطبيق في أجزاء أخرى من البلاد من خلال اتخاذ ترتيبات يمكن مناقشتها لاحقاً.

هناك تواجدٌ لحزب العمال الكردستاني في (قسد) وشرق الفرات عموماً. لكن هذا لا يغير حقيقة أن الهياكل المكونة من الكرد والعرب وبقية مكونات المنطقة حملوا السلاح لحماية أنفسهم.

وحتى اليوم، لم يؤخذ في الحسبان أن ملايين الناس حملوا السلاح، وأن كافة الجماعات العرقية والدينية أضحت جنوداً لحماية مناطقها، في حين أن هذه الحقائق يتم تشويهها في تركيا. هنالك العديد من طلاب الجامعات الذين تركوا دراستهم والتحقوا بوحدات حماية الشعب، التي سبقت قوات سوريا الديمقراطية للدفاع عن نفسهم.

وهنالك أيضاً شبان لم يجدوا عملاً أو حقلاً يزرعونه بسبب الحرب، والأهم من ذلك، هنالك من حمل السلاح لحماية نفسه وأقاربه.

لا ينبغي أن تنسينا السنوات الماضية خلفية الأحداث والتطورات، لأن محاولات التصحيح المبنية على أسس مشوّهة تؤدي إلى أخطاء في النتيجة النهائية.

ينبغي كذلك أن يؤخذ في الاعتبار نهج أنقرة تجاه الشخصيات المهمة في شمال سوريا، التي أغرقها داعش وقبله جبهة النصرة في الدماء.

مثلاً، لو وافق الرئيس المشترك لحزب الإتحاد الديمقراطي صالح مسلّم على عرض أنقرة انضمام الكرد السوريين، الذين تسلّحوا بسرعة كبيرة لكونهم مسيّيسين، على الانضمام إلى الجيش السوري الحر، فربما كنا نتحدّث اليوم عن أمور مختلفة كلّياً.

وبينما تقول كل من دمشق والكرد السوريين، «هذه القضية مسألة داخلية» لا يبدو من العملي بالنسبة إلى أنقرة أن تتصرف بمقاربة «الحرب كشرط للسلام» بدلاً

> دمشق لا ترى قوات سوريا الديمقراطية أو الإدارة الذاتية مثل أنقرة

من محاولة قراءة الديناميكيات المحلية عن كثب.

تريد دمشق حل مشكلتها من خلال التفاوض الجاد أو الهادئ مع التشكيلات في شرقي الفرات خاصةً الكرد.

لأنه، على عكس أنقرة، تقول دمشق إن «الكرد سوريون والمشكلة سورية». حتى عام ٢٠١١، كان موقف دمشق وسياساتها تجاه مطالب الكرد قاسياً للغاية.

لهذا السبب، فإن الرأي القائل بأن التفاوض هو أولوية من أجل عدم ارتكاب نفس الخطأ وعدم تحويل النضال المحلي من أجل الحقوق إلى كفاح إقليمي مسلح، هو السائد اليوم.

باختصار، فإن اعتبار إشارة دمشق إلى أنقرة بشأن اتفاقية أضنة بمثابة ضوء أخضر لعملية عسكرية جديدة، يفتح الباب أمام خطأ جديد.

هنالك العديد من الحلول التي تم اتباعها من قبل، مثل تمركز الجيش السوري على بعد ١٠ كيلومترات من الحدود التركية، أو تشكيل قيادة مشتركة بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية. قد تؤدي هذه الحلول إلى إفشال محاولات تركيا تنفيذ عملية ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا.

علاوةً على ذلك، فإن محاولة تركيا حل مشكلة حزب العمال الكردستاني أو المشكلة الكردية على أراضي دولٍ أخرى نهج تمت تجربته لسنواتٍ ولكنه لم يسفر عن نتائج.

وبينما غيّرت تركيا سياستها في الشرق الأوسط وسوريا، يمكنها اتخاذ خطوات جديدة وبنّاءة أكثر تساهم في عملية التحول الديمقراطي.

لكن يجب من أجل تحقيق ذلك، وقبل كل شيء، التخلّص من الرؤية التي تعتبر كل كردي تهديداً انفصالياً.

باختصار؛

أولاً، توجد ضرورة لإطلاق مبادرات حتى تتمكن تركيا من حل مشكلتها الكردية وحتى مشكلة حزب العمال الكردستاني من دون الحاجة إلى عبور الحدود.

حل هذه المشكلة يمكن إعادة تأسيسه في أنقرة وطاولات المفاوضات التي جُرّبت من قبل وتم التضحية بها لاحقاً لصالح الانتخابات.

هذا بالطبع إن كان الهدف حل المشكلة بالفعل.

هنالك مشاكل أكثر أهمية يجب حلها مع دمشق.

مثل عشرات الآلاف من الجهاديين المحاصرين في إدلب وعشرات الآلاف من عناصر الميليشيات المسلّحة المدعومة من تركيا.

*الترجمة:المركز الكردي للدراسات

فوزة يوسف: سيتم حماية مكتسبات الشعوب من خلال حرب الشعب الثورية

*روناهي

قالت فـوزة يوسف المسؤولة في حزب الاتحاد الديمقراطي إن حرب الدولة التركية على شمال وشرق سوريا دخلت مرحلة جديدة، مشيرةً إلى أنهم يستعدون لحرب الشعب الثورية، وقالت فوزة يوسف، بهذه الطريقة ، ستتم حماية مكتسبات الشعوب.

وتحدثت عضوة لجنة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) فوزة يوسف لصحيفة (يني أوزغور-بوليتيكا Yeni Ozur Politikaye) حول عدوان الدولة التركية على شمال وشرق سوريا.

وعندما تطرقت فوزة يوسف إلى اجتماعات الناتو في مدريد، واجتماعات روسيا وتركيا وإيران في طهران ، واجتماعات روسيا وتركيا في سوتشي، قالت: «لا يمكننا القول إن هذه اللقاءات والاجتماعات لا علاقة لها بالهجمات التي تجري على مناطقنا، فالهجمات على قادة ثورة روجآفا هي بحد ذاتها محاولات لإضعاف قوات سوريا الديمقراطية.

ولفتت فوزة يوسف الانتباه إلى الهجمات المستمرة للدولة التركية وقالت: «لقد بدأت الدولة التركية بالحرب وهذه الحرب دخلت مرحلة جديدة، لذلك لا ينبغي لأحد أن يخدع نفسه ويقول `لم تعلن الحرب، الحرب لم تبدأ بعد`، فهؤلاء يهاجمون كل يوم، ويقتلون الناس يومياً، وينهبون القرى، ويعبثون بديموغرافية المنطقة، ويعتدون على كرامة المرأة والناس.»

كما تقول فوزة يوسف عن الاعتداءات على أهالي القرى والنواحي والمدن: «هناك أسباب كثيرة، فالسبب

> الدولة التركية بنت وجودها على الإبادة الجماعية للكرد

الرئيسي هو أنهم يريدون زعزعة استقرار المنطقة وبث الرعب في نفوس الناس ودفعهم للهجرة، ناهيك عن استهداف المناطق التي يعيش فيها الكرد، فالهدف هو إخلاء هذه المناطق، ومثلما تجري حالياً مجازر ثقافية وجسدية في المناطق المحتلة، فقد تم انتهاج سياسة إخلاء المنطقة من الناس من خلال هذه الهجمات، لقد أزالوا في العديد من الأماكن، الجدران الأسمنتية على الحدود لشن هجوم عام. إن الهدف الرئيسي للهجمات ضد المدنيين هو جعل الناس يفقدون الثقة في الإدارة الذاتية، والهدف هو تفريق الناس بالخوف والترهيب، والقضاء على الإدارة الذاتية.

وفيما يتعلق بالهدف المعلن للدولة التركية باحتلال ٣٠ كيلومتراً للأراضي السورية، تقول فوزة يوسف، «هدف الدولة التركية ليس ٣٠ كيلومتراً فقط، والهدف ليس له علاقة بأمن الحدود، هذه كذبة فاضحة، فهي تتحدث بهذه النبرة، من أجل التستر على أهدافها الاحتلالية، فالدولة التركية في الأساس، تريد من ناحية إعادة ترسيخ هيمنتها العثمانية من جديد في المنطقة، ومن ناحية أخرى، تريد تحويل سوريا مرة أخرى إلى ولاية تتبع لها.

ولهذا فهي تهاجم دول الجوار بذرائع مختلفة، كما أن الدولة التركية بنت وجودها على الإبادة الجماعية للكرد، حيث أعلنت المناطق الكردية كمناطق معادية وتهاجمهما جميعاً بشتى الأساليب القذرة، لكن هدف الدولة التركية أصبح مكشوفاً من خلال هذه الألاعيب، ونحن بدورنا استخدمنا حقنا المشروع في الدفاع عن النفس وما زلنا نستخدم هذا الحق، في كل مرة تهاجم فيها الدولة التركية «.

ونوّهت فوزة يوسف إلى الأهداف الاستراتيجية للدولة التركية وزعيمها أردوغان وقالت: «لقد فشل أردوغان، المشروع والاستراتيجية التي أراد أردوغان وضعها في المنطقة إنهار واختفى، فالسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وأردوغان يرغبون الآن إعادة إقامة العلاقات مع بعضها البعض مرة أخرى، والسبب هو هذه الحقيقة، وإن همهم الآن ينحصر في تغيير تكتيكاتهم وتجديد سياساتهم الشوفينية والاستعمارية والعدوانية.» وتحدثت عضوة لجنة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف عن استعدادات الإدارة لمواجهة هذه الهجمات وقالت بأن أساس الاستعدادات للمواجهة هي حرب الشعب الثورية: «نحن نتخذ استعدادتنا وفقاً لحرب الشعب الثورية، ونؤمن أنه فقط بمقاومة منقطة النظر وغير محدودة يمكننا حماية وضمان مكتسبات الشعوب والمرأة والثورة، نحن ندرك الحجم الكبير للخطر المحدق، لهذا السبب من الضروري أن يكون هنالك مستوى مقاومة يتجاوز هذا الأمر، كما أن المقاومة التاريخية في زاب أعطتنا القيمة والإلهام.»

د. يسري أحمد العزباوي، ريم محسن الكندي:

قضايا الشرق الأوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو 2022

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، تبنّى حلف شمال الأطلسي "الناتو" مفهوماً استراتيجياً جديداً في ٣٠ يونيو المنصرم، يسلط من خلاله الضوء على التحولات في المبادئ التوجيهية وأولويات الحلف للفترة ما بين الأعوام (٢٠٢٢-٢٠٣٠)، الذي يظهر بوضوح من خلال هذه المبادئ الجديدة أن الحلف يعمل على إعادة التموضع في أوروبا ويفتح في الوقت ذاته الباب على مصراعيه أمام شركات استراتيجية في آسيا، حيث حضر أعمال قمة الحلف التي عقدت

في مدريد، للمرة الأولى، شركاء الحلف في منطقة آسيا والمحيط الهادي على مستوى القادة، وذلك من أجل تعزيز الجهود المشتركة التي يبذلها الحلفاء والشركاء لتقوية النظام الدولي القائم على القواعد.

وما يجب ذكره هنا، أنه يُقصد بالمفهوم الاستراتيجي للحلف "الوثيقة الأساسية، التي توضح قيم الناتو وأهدافه، وتحدد التحديات الأمنية التي تواجهه والمهام السياسية والعسكرية التي سينفذها لمواجهتها خلال الفترة المقبلة".

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الوثيقة الجديدة للحلف أن روسيا والصين والإرهاب، والهجمات الإلكترونية، والتقنيات التخريبية، والتأثير الأمني للتغير المناخي هي التهديدات الأكثر أهمية لأمن الناتو، فإن قضايا الشرق الأوسط قد تراجعت إلى مرتبة أدنى في سلم أولويات الحلف.

وتأتي هذه الأولويات المستجدة امتداداً لقمة عقدت في لندن في ديسمبر٢٠١٩، تقرر فيها إصلاح المنظمة، لأول مرة منذ ٧٠ عاماً.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى التعرف على مكانة قضايا الشرق الأوسط في "المفهوم الاستراتيجي للحلف"، وهل تراجعت تلك القضايا في الوثيقة الجديدة للحلف، وما الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه الحلف في فك شفرات قضايا الإقليم خلال الفترة المقبلة، فضلاً عن طبيعة التعاون المحتمل بين دول الشرق الأوسط والحلف.

وبناءً عليه، فإن الدراسة لن تتناول ما طرحته الوثيقة الجديدة من تغيرات في البيئة الاستراتيجية الدولية، أو القضايا الأمنية والعسكرية الرئيسية التي تركز عليها، أو الأدوات التي يسعى الحلف لامتلاكها من أجل تماسكه، ومواجهة التهديدات التي رصد المفهوم الجديد له. إن التركيز الأساسي في هذه الدراسة سوف يكون مقتصراً على قضايا الشرق الأوسط التي ركز عليها الحلف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتلك القضايا التي تهم المنطقة ولم يُشر إليها المفهوم الجديد، وذلك من أجل فهم آليات الحركة، ومناطق التركيز، التي سوف يقوم بها الحلف خلال العقد المقبل في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً، قضايا الشرق الأوسط في الوثيقة الجديدة: ملاحظات عامة

ثمة جملة من الملاحظات، بعضها شكلي والآخر متعلق بالمضمون، على الوثيقة الجديدة للحلف، تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، والمتمثل في هل تراجعت قضايا الشرق الأوسط في الوثيقة الجديدة للحلف، ومنها ما يلي:

١- الترتيب والأولويات:

يلاحظ أن عدد المرات التي ذكرت فيها وثيقة الناتو الجديدة المكونة من ١٦ صفحة، روسيا كانت ١٧ مرة، وتليها الصين بـ ١٠ مرات، ثم الإرهاب ٧ مرات، وأفريقيا ٤، ثم الشرق الأوسط ٣ مرات، وأخيراً البلقان وأفغانستان مرة واحدة لكل منهما.

٢- المشاركة الضعيفة لدول الشرق الأوسط في أعمال قمة الحلف:

شارك في أعمال قمة مدريد من الشرق الأوسط والعالم العربي كل من الأردن والرئيس الموريتاني. وعلى عكس ذلك شارك عدد من زعماء قارة آسيا، وعلى الرغم من تناول أعمال الجلسة الأخيرة من قمة حلف شمال الأطلسي

"الناتو" التهديدات والتحديات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل، فإن ذلك لم ينعكس بشكل واضح في متن الوثيقة الجديدة للحلف. ومع هذا، وللمرة الأولى، اتفقت دول الحلف العسكري على تقديم حزمة "بناء القدرات الدفاعية" لموريتانيا، حيث أشار المفهوم الاستراتيجي الجديد إلى وجود مصلحة استراتيجية له في هذه المنطقة، وذلك بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي يشكلها الإرهاب والهجرة غير النظامية في منطقة الساحل والصحراء، كما تم الاتفاق على تقديم دعم إضافي لبناء القدرات لتونس، والاستمرار في دعم الأردن.

٣- وضع الشرق الأوسط وأفريقيا في بوتقة واحدة:

وردت الإشارة إلى الشرق الأوسط وأفريقيا في المفهوم الاستراتيجي الجديد في النقطة الحادية عشرة ضمن التهديدات التي تواجه "الناتو وشركاءه"، التي ذكرت أن الجوار الجنوبي لحلف "الناتو"، لاسيما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل، يواجه تحديات أمنية وديموغرافية واقتصادية وسياسية مترابطة. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب تأثير تغير المناخ والمؤسسات الهشة وحالات الطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي. الأمر الذي يمثل أرضاً خصبة لانتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، ويمكّن "المنافسين الاستراتيجيين" من "التدخل المزعزع للاستقرار.

وهنا يمكننا القول:

إن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف وضع شمال أفريقيا في منطقة ذات "مصلحة استراتيجية، على جناحه الجنوبي". بذلك تكون الخريطة الجديدة لسياسة الحلف العسكرية قد حددت لأول مرة، وبصريح العبارة، خط المواجهة الذي انزاح جنوباً نحو القارة السمراء، على الرغم من أن الجناح الشرقي لأوروبا والحلف، حيث الوجود الروسي في أوكرانيا هو الذي نال الأهمية الكبرى في بيانات الحلف ووثائقه ومخططاته، المتفرعة عن قمته في مدريد، نهاية يونيو الماضي.

٤- غياب منطقة الخليج في المفهوم الجديد:

إن اهتمام "الناتو" بدول الشرق الأوسط، ليس مستحدثاً، فخلال قمته عام ٢٠٠٤ تأسست "مبادرة إسطنبول للتعاون" لتعزيز التعاون الأمني على أساس ثنائي بين "الناتو" والدول الشريكة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، بهدف الإسهام في الأمنين العالمي والإقليمي على المدى الطويل، وشاركت في المبادرة الإمارات والبحرين والكويت وقطر، بينما تشارك عمان والسعودية في أنشطة مختارة بإطار المبادرة. وفي ختام القمة، التي عقدت في مقر الحلف في العاصمة البلجيكية بروكسل عام ٢٠١٨، أعلن "الناتو" تخصيص حزمة مبادرات خاصة بدول الجنوب (التي تمتد من موريتانيا حتى الخليج وإسرائيل) تتضمن مبادرات تعاون سياسية وعملية نحو نهج استراتيجي أكثر تماسكاً وتركيزاً على الشرق الأوسط وأفريقيا، باعتبار أن هذه المنطقة تواجه عدداً من التهديدات المعقدة والتحديات، التي تؤثر في أمن الدول عبر الأطلنطي.

وعلى عكس قمم الحلف السابقة، فإن قمة مدريد عام ٢٠٢٢ لم تعطِ منطقة الخليج الاهتمام الكافي الذي

حظيت به من قبل. وهنا يمكننا القول، إن الحرب الروسية في أوكرانيا، والصراع الأمريكي- الصيني، دفعا بتغييرات جذرية في استراتيجية "الناتو" تجاه دول الشرق الأوسط والخليج العربي.

0- التهديدات اللامتماثلة:

اللافت للنظر أن الوثيقة الجديدة للحلف ركزت على التهديدات اللامتماثلة، أو بالأحرى ركزت بشكل كبير على التهديدات غير العسكرية، ومع ذلك فإن المفهوم الجديد لم يغير مفهوم الردع العسكري، حيث إن هناك جانباً آخر للردع والدفاع يجب أن يؤخذ في الاعتبار متمثلاً في إمدادات الطاقة أو سلاسل التوريد أو الإنترنت أو في الابتكار والتكنولوجيا.

وقد سلط المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٢ الضوء على قضايا الأمن السيبراني وتغير المناخ والحكم الاستبدادي باعتبارها تهديدات تواجه الحلف. وذلك على عكس وثيقة عام ٢٠١٠، التي تم ذكر "تغير المناخ" فيها مرة واحدة فقط، بينما تم ذكره ١١ مرة في نسخة عام ٢٠٢٢. وأكدت الوثيقة أن على الناتو أن "يصبح المنظمة الدولية الرائدة عندما يتعلق الأمر بفهم تأثير تغير المناخ على الأمن". وتم إيلاء اهتمام إضافي بالهجمات الإلكترونية، وأعاد الحلف التأكيد على سياسته المتمثلة في مواجهة "الأنشطة السيبرانية الخبيثة والعمليات العدائية المتعلقة بالفضاء" وقد يدفع ذلك الناتو إلى تفعيل المادة الـ ٥ الخاصة بالدفاع المشترك لردع الهجمات الإلكترونية التي تسبب ضرراً مادياً. أخيراً، يُشير المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٢ مرات عدة إلى الاستبداد باعتباره تحدياً يواجه مصالح الحلف وقيمه، وهو تهديد عام ٢٠١٠ لم يتم الاعتراف به بشكل مباشر.

وفي هذا الإطار، يقول ديفيد فان ويل، مساعد الأمين العام لحلف الناتو للتحديات الأمنية الناشئة، خلال قمة Defense One Tech أنه كان "يجب أن يكون المفهوم الاستراتيجي بارزاً وفعالاً خلال العقد المقبل، لأنه يتطلع إلى ما هو أبعد من الأزمة الحالية في أوكرانيا، إنه يبحث في الآثار المترتبة على أمننا من تغير المناخ والابتكار واستخدام الحرب الهجينة والإلكترونية ودور الإنترنت في مجتمعاتنا. بالإضافة إلى المرونة التي يقصد بها قياس مدى مرونة مجتمعاتنا الغربية في مواجهة هذا النوع من الهجمات وماذا يتعين علينا القيام به لمواجهة ذلك؟".

ثانياً، موقع قضايا الشرق الأوسط في الوثيقة الجديدة:

على الرغم من عدم ذكر منطقة الشرق الأوسط إلا ثلاث مرات فقط في الوثيقة الجديدة للحلف، إلا أن هناك عدداً من قضايا الشرق الأوسط التي أشارت إليها، بعضها ذكر بشكل مباشر، وبعضها الآخر تم الإشارة إليه ضمنياً، أو في إطار عام للقضية المؤثرة في أمن الحلف، وهي كما يلي.

(ا) الصراع والهشاشة:

ذكر المفهوم الجديد للحلف صراحةً أن الصراع والهشاشة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا تؤثر بشكل مباشر في أمن الحلف وشركائه. وأكدت أن الجوار الجنوبي لحلف الناتو، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل، بمنزلة تحديات أمنية وديموغرافية واقتصادية وسياسية مترابطة، وتتفاقم هذه المشكلات بسبب

تأثير تغير المناخ والمؤسسات الهشة وحالات الطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي، ويوفر هذا الوضع أرضاً خصبة لانتشار الجماعات المسلحة من غير الدول بما في ذلك المنظمات الإرهابية. كما أنه يمكّن من التدخل المزعزع للاستقرار والقسر من قِبل المنافسين الاستراتيجيين. وقد أشارت الوثيقة في مقدمتها إلى أن الحلف سيواصل العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم أيضاً، وذلك بالتعاون مع الشركاء من الدول والمنظمات الدولية، مثل: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للمساهمة في السلم والأمن الدوليين.

(٢) قضايا الإرهاب:

في مقارنة المفهوم الاستراتيجي السابق (٢٠١٠- ٢٠٢٠)، نجد أن الإرهاب كان التهديد الأبرز والأساسي في مفهوم الحلف، حيث تحدّث عن المشكلات والتحديات والحروب خارج منطقة الناتو، وأنه سيواجهها بوسيلة "إدارة الأزمات"، وعلى العكس تماماً، فإن التهديد الإرهابي يأتي في مرتبة ثانوية في التصور الاستراتيجي الجديد. وقد أبقت الوثيقة الجديدة خطر الإرهاب من دون أن تحدّد تفصيلاً كيفية مواجهته، واكتفت بذكر التعاون مع الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل في مكافحة الإرهاب (المادتان الـ ١٠ والـ١١). ومع ذلك ذكر الحلف أن مكافحة الإرهاب أمر أساسي، ويسهم الناتو في الحرب ضد الإرهاب في المهام الأساسية الثلاث جميعها وهو جزء لا يتجزأ من نهج الحلف الشامل للردع والدفاع، وأنه سوف يتم تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

(٣) نزاع أسلحة الدمار الشامل:

أشار الحلف إلى أن الهدف الأساسي له هو إيجاد عالم أكثر أماناً للجميع، وخلق بيئة أمنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأكد أن هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أثر تأثيراً سلبياً في الاستقرار الاستراتيجي أيضاً، ولا يزال الاستخدام المحتمل للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية قائماً، وأشار إلى أن إيران وكوريا الشمالية تطور برامجها النووية والصاروخية، ولجأت سوريا وكوريا الشمالية والاتحاد الروسي إلى جانب جهات فاعلة غير حكومية إلى استخدام الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك لم يذكر الحلف أي إجراءات سيعمل عليها من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أو إلى منع إيران من امتلاك القنبلة النووية، أو يُخضع إسرائيل للحد من أنشطتها النووية.

(٤) الأمن البحري:

أشار الناتو إلى أن الأمن البحري هو مفتاح الأمن والازدهار له، وأنه سيعمل على تعزيز قدراته والوعي بالموقف لردع جميع التهديدات في المجال البحري والدفاع عنه ودعم حرية الملاحة، وتأمين طرق التجارة البحرية. لكنه في الوقت ذاته لم يشر إلى قيامه بأي خطوات إجرائية للعمل على مواجهة التهديدات البحرية في منطقة الخليج العربي أو مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

(٥) أمن الطاقة:

أشار الحلف إلى أنه سوف يعمل على تعزيز أمن الطاقة، وسيستثمر في إمدادات الطاقة والموردين والمصادر المستقرة والموثوق بها. وأنه سوف يستثمر في تعظيم القدرات من أجل الاستعداد والردع والدفاع ضد الاستخدام القسري للتكتيكات السياسية والاقتصادية والطاقة والمعلومات وغيرها من التكتيكات الهجينة.

(٦) التغير المناخي:

أشار الناتو إلى أنه يجب أن تكون المنظمة الدولية هي الرائدة عندما يتعلق الأمر بفهم تأثير تغير المناخ في الأمن والتكيف معه، وأنه سيقود الجهود إلى تقييم تأثير تغير المناخ على الدفاع والأمن والتصدي لتلك التحديات، وأنه سيسهم في مكافحة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة الطاقة والاستثمار في الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والاستفادة من التقنيات الخضراء مع ضمان الفعالية العسكرية والموقف الدفاعي والردع الموثوق به. وأكد المفهوم أن التغير المناخي يُعد تحدياً كبيراً وله تأثير عميق في أمن الحلفاء، واعتبر الحلف التغير المناخي أزمة وتهديداً مضاعفاً، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع والهشاشة والمنافسة الجيوسياسية، وأن ارتفاع درجات الحرارة تتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر وحرائق الغابات والمزيد من الظواهر الجوية المتكررة والمتطرفة، ما يؤثر في الأمن والعمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف.

(٧) الفضاء السيبراني:

أشارت الوثيقة إلى أن الفضاء السيبراني متنازع عليه في الأوقات جميعها، وتسعى الجهات الخبيثة إلى إضعاف البنية الحيوية والتدخل في الخدمات الحكومية واستخراج المعلومات الاستخباراتية وسرقة الملكية الفكرية وإعاقة الأنشطة العسكرية للحلف.

خلاصة القول أن القضايا الثلاث الأخيرة المذكورة المتعلقة بأمن الطاقة والتغير المناخي والفضاء السيبراني، وإن جاءت بشكل عام، ولم يتم الإشارة فيها إلى الشرق الأوسط، إلا أنها تقع في القلب من الاهتمام المؤثر في أمن المنطقة.

ثالثاً، القضايا المسكوت عنها في الوثيقة الجديدة:

يوجد عدد من القضايا التي تقع في قلب الاهتمامات الجيوسياسية والأمنية لدول الشرق الأوسط، ومع ذلك لم تجد اهتماماً يذكر في المفهوم الجديد للحلف، منها:

أ. عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي:

على الرغم من أن "المفهوم الاستراتيجي الجديد" للحلف هو المحطة الرابعة في تطور عقيدته الأمنية، وتحدث فيه عن السلام والاستقرار فإنه لم يُشر من قريب أو بعيد إلى عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر

الذي يعكس تراجع عملية الاهتمام بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وذلك على عكس المفهوم السابق الذي ركز على المخاطر الموجودة في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً: كالجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والمخدرات، وندرة موارد الطاقة والمياه، وكل ما يرتبط بهذا من مشكلات اقتصادية واستمرار عدد من النزاعات من دون حلول سياسية، خاصة الصراع العربي – الإسرائيلي.

ب. تراجع الاهتمام بمواجهة الأصولية الإسلامية:

إن وثيقة الناتو لعام ٢٠٢٢ تتجاهل تماماً مشكلة الإسلام الراديكالي، ولاسيما الجهادي منه الذي يتجاوز حدود الدول، وخطورته على الأمن والاستقرار والسلام في العالم. وجاءت الإشارة إليه بشكل مموه تحت مسمى الإرهاب الذي يأتي من الجنوب، وهي تعني بالتحديد الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقية . وعلى عكس المفاهيم السابقة، فإن المفهوم الجديد قام بتصنيف روسيا بوصفها العدو والخطر الجديد على الحلف، بعدما ظل يعد "الأصولية الإسلامية" عدواً له طوال قرابة ٢٧ عاماً منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. فعقب انهيار الشيوعية، بدأ الغرب يبحث عن "عدو بديل" بحسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي، آنذاك، ديك تشيني، الذي أوضح في مؤتمر ميونخ للأمن عام ١٩٩٥، أن الحلف وجد ضالته في الإسلام بسبب "الصحوة الدينية التي كانت منتعشة حينئذ". وضمن عملية تعديل مفهوم الحلف الاستراتيجي حينئذ وتخليق عدو بديل، تم وصف المنطقة الإسلامية بـ "هلال الأزمات". وتبلور هذا التعريف في قمة الحلف المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل في عام ١٩٩٣، وهكذا في ظل غياب العدو الأحمر، بدأ الناتو يخترع عدواً جديداً كان لونه "أخضر" هذه المرة، سُمي بـ "الأصولية الإسلامية".

ومن نافلة القول أن قمة مدريد أعادت المفهوم الاستراتيجي للناتو إلى حقبة الحرب الباردة بإعادة تصنيف روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتي، كعدو أول من جديد، وتراجع الاهتمام بالإسلام الراديكالي.

ج. الهجرة غير النظامية:

على الرغم من أن المفهوم الجديد للحلف أكد أن تفشي عدم الاستقرار يؤدي إلى العنف ضد المدنيين بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع فضلاً عن الهجمات على الممتلكات الثقافية والأضرار البيئية، فهو يسهم في النزوح القسري ويؤجج الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، وتشكل هذه الاتجاهات تحديات إنسانية وعابرة للحدود، إنها تقوض أمن الإنسان والدولة ولها تأثير غير متناسب في النساء والأطفال والأقليات. ومع ذلك لم يذكر المفهوم الجديد مشكلات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط، خاصة السوريين والعراقيين والفلسطينيين، أو كيفية التعامل مع تلك الظاهرة المتنامية.

د. أسلحة الدمار الشامل:

في الوقت الذي أكد فيه الحلف ضرورة الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار النووي لتقليل المخاطر وتعزيز الأمن والشفافية. وأن هدفه خلق بيئة أمنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية بما يتوافق مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فإنه لم يوضح كيفية تطبيق ذلك في منطقة الشرق الأوسط. وذلك في الوقت الذي أعطى فيه المفهوم القديم أهمية قصوى للأنشطة المرتبطة بهذا النوع من الأسلحة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

وكان يرى أن البرنامج النووي الإيراني يثير الشكوك ويغير من موازين القوى الإقليمية والدولية ويعرض معاهدة عدم الانتشار النووي للخطر. الأمر الذي يستوجب أهمية تدخل الناتو لممارسة دور تفعيل الرقابة الدولية على تلك الأسلحة ونزعها.

هـ. أمن الخليج العربي:

يعتبر حلف الناتو نفسه أداة أمنية وعسكرية مفيداً في علاقاته مع الدول لتقديم المساعدة بهدف حماية البنية التحتية المرتبطة بالصناعة البترولية وكذا مراقبة الممرات البحرية وربما حتى التدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة. فلا شك في أن للحلف مصلحة مباشرة في ربط علاقات جديدة مع دول منطقة الخليج التي تعتبر أكبر مخزون للنفط في العالم خاصة في ظل أزمة الطاقة العالمية التي يمر بها العالم بسب الحرب الأوكرانية – الروسية. وفي الوقت الذي أشار فيه المفهوم الجديد إلى أمن الطاقة، إلا أنه لم يُشر إلى أمن منطقة الخليج العربي، أو إلى أي دور محتمل في مواجهة التهديدات الإيرانية التي باتت تستهدف المنشآت النفطية أو خطوط الملاحة الدولية.

خاتمة:

مما لا شك فيه فقد تأثر المفهوم الجديد للحلف بشكل كبير بالحرب الروسية والأوكرانية، والتوترات المتزايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي بين الصين والولايات المتحدة. كما يرجع السبب الرئيسي في تأخر صدور المفهوم للرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، الذي كان أحد منتقدي الحلف، الذي هدد بالانسحاب منه عام ٢٠١٨. ويجب الاستعداد لحقيقة أن دعم الناتو قد ينتهي بنهاية ولاية الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في حال فوز الجمهوريين في انتخابات عام ٢٠٢٤ وعودة ترامب إلى البيت الأبيض، فإن هذا التضامن الذي تم إحياؤه من جديد، قد يصبح من الماضي.

وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه بعضهم المزيد من مأسسة اهتمام الناتو بمنطقة الشرق الأوسط في المفهوم الجديد، إلا أن الواقع جاء غير ذلك، رغم أن المنطقة تقع ضمن المجال الجغرافي الذي حدده الفصل الخامس من معاهدة واشنطن التي أسست الحلف. وقد كانت هناك أطر مؤسسية يمكن البناء عليها بين الجانبين مثل الحوار المتوسطي، ومبادرة إسطنبول لعام ٢٠٠٤، التي تشارك فيها أربعة دول خليجية (قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة والبحرين)، لكن هذه الأطر المؤسسية والمبادرات توقفت عند هذا الحد، ولم تشهد أي إشارة أو تطوير في المفهوم الجديد.

وأخيراً، في الوقت الذي أبدى فيه الحلف اهتماماً متزايداً بموريتانيا، وربما يعود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، فلم تحظَ أي دولة في منطقة الشرق الأوسط بهذا الاهتمام سواء في أعمال مؤتمر مدريد، أو من خلاله الوثيقة الجديدة للحلف.

*ريم محسن الكندي:باحثة – إدارة الدراسات الاستراتيجية
*د. يسري أحمد العزباوي:باحث رئيسي – إدارة الدراسات الاستراتيجية

إليس جيفوري:

رئيسة وزراء بريطانيا الجديدة و القضايا الرئيسية بالمنطقة

*ميدل إيست آي

تسلمت «ليز تراس»، الثلاثاء، رسميا رئاسة الحكومة البريطانية خلفا لـ«بوريس جونسون»، وذلك في اجتماع مع الملكة «إليزابيث» الثانية، في قلعة بالمورال بأسكتلندا.

وسترث «تـراس» أجندة سياسية تهيمن عليها أزمة تكاليف المعيشة المحلية التي يغذيها التضخم المتصاعد وأسعار الطاقة، لكن سجلها كوزيرة للخارجية ووزيرة للتجارة الدولية سابقًا يقدم أدلة على الاتجاه المحتمل الذي ستتخذه في السياسة الخارجية، بما في ذلك السياسة تجاه الشرق الأوسط.

في أوائـل أغسطس/آب الماضي، عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية قطاع غزة وقتلت ٤٥ فلسطينيا على الأقل، من بينهم ١٥ طفلا، أصدرت «تراس» بيانا لدعم إسرائيل، قائلة إن «المملكة المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل وتدعم حقها في الدفاع عن نفسها».

ومن المتوقع أن تواصل «تراس» مساعي حظر حركة «بي دي إس» المناصرة لحقوق الفلسطينيين والداعية إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها.

وبالرغم من انتقادات منظمات المجتمع المدني لهذه الخطوة باعتبارها «تهدد حرية التعبير وتمنع

الهيئات العامة والمؤسسات الديمقراطية من الإنفاق والاستثمار والتجارة بشكل أخلاقي يتماشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان»، لم تقدم «تراس» أي إشارة أنها ستعكس المسار.

وكانت «تراس» ألغت عمل موظفين خدموا لفترة طويلة في وزارة الخارجية مع شكوك حول عدم دعمهم لإسرائيل بشكل كاف. وترى أنه جرى «استخدام الأمم المتحدة للترويج لأجندة خاصة تنطوي على معاداة السامية».

في يونيو/حزيران، أصدر أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارين يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ويدينان المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان المحتلة، وقد صوتت المملكة المتحدة ضد القرارات، مما جعلها تقف إلى حد كبير في وجه بقية المجتمع الدولي.

وبالآونة الأخيرة، قالت «تراس» إنها «ستدرس» نقل السفارة البريطانية في إسرائيل إلى القدس، وكتبت في رسالة: «لقد أجريت محادثات عديدة مع صديقي العزيز يائير لابيد حول هذا الموضوع».

وخلال عهد «تراس»، أطلقت وزارة الخارجية البريطانية مفاوضات التجارة الحرة مع إسرائيل، على أمل تعزيز التجارة التي تزيد قيمتها عن ٥ مليارات دولار بين الطرفين.

العلاقات البريطانية الخليجية

عندما طلبت لجنة من أعضاء البرلمان من «تراس» تحديد وقت لإثارة مخاوف حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي، فشلت في القيام بذلك. وبالرغم من وعودها السابقة بمحاسبة الدول المتورطة في انتهاكات، تعتقد «تراس» أنه من الأهم «القيام بأعمال تجارية» مع دول الخليج. وكوزيرة للخارجية، أشرفت «تراس» على إطلاق مفاوضات لتأمين اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. وقال «أومبرتو بروفازيو»، الزميل المشارك في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إن الحكومة البريطانية «تعتبر منطقة الخليج بالغة الأهمية لمصالح لندن لأسباب تجارية واستراتيجية».

وأضاف: «بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبح من المهم تنويع شركائها التجاريين قدر الإمكان، ومن المؤكد أن منطقة الخليج هي منطقة مهمة تواجه فيها لندن العديد من المنافسين الذين تمكنوا من تحقيق نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة».

> **الخليج هي منطقة مهمة تواجه فيها لندن العديد من المنافسين**

وتابع «بروفازيو»: «في مواجهة النفوذ المتزايد للصين وروسيا في المنطقة، تخسر المملكة المتحدة نفوذها مثل العديد من القوى الغربية الأخرى التي تعاني من نقص المصداقية في نظر شركائها العرب».

في الوقت الذي تسعى فيه بريطانيا إلى تنويع علاقاتها التجارية، من المرجح أن تتجاهل الحرب السعودية في اليمن، والتي ألقت بالبلاد في آتون أسوأ ززمة إنسانية في العالم.

لم تمنع الأزمات الإنسانية في اليمن حكومة المملكة المتحدة من الموافقة على استمرار مبيعات الأسلحة للسعوديين أيضًا، وقد تباطأت وزارة التجارة

الدولية عندما طلبت «ميدل إيست آي» الاطلاع على الوثائق التي يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية اتخاذ قرارات بشأن السياسة المتعلقة بمبيعات الأسلحة إلى السعوديين.

سجل حقوق الإنسان في مصر

إن تركيز «تـراس» على الانخراط مع دول الشرق الأوسط وإعطاء الأولوية للمصالح الخاصة يعني مزيدا من التجاهل لحالة حقوق الإنسان في مصر.

ومن المرجح أن تستمر محنة الكثير من الحقوقيين والناشطين في مصر بمن في ذلك البريطاني المصري «علاء عبدالفتاح».

ويـطـارد الـنـظـام المصري «عبدالفتاح» منذ ٢٠١٤، وتم اعتقاله في ٢٠١٩، وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢١ حكم عليه بالسجن ٥ سنوات بتهمة نـشـر «أخـبـار كـاذبـة»، وكـان الدليل المستخدم ضده هو إعادة التغريد.

ومنذ مايو/ أيار، انخرط «عبدالفتاح» في إضراب عن الطعام؛ حيث منعته سلطات السجن من المساعدة القنصلية ومواد القراءة والسرير وحتى الساعة.

وانتقدت عائلة «عبدالفتاح» مؤخرًا «تراس» لفشلها في مساعدته، وكتبت أخته «منى سيف» على «تويتر»: «بصراحة أشعر وكأنها تتجاهل عمدًا محنتنا ومسؤوليتها تجاهنا».

العمل كالمعتاد مع إيران

بينما يُنسب الفضل إلى «تراس» لمساعدة «نازانين زاغاري راتكليف»، العاملة الخيرية البريطانية الإيرانية التي أمضت أكثر من ٥ سنوات في السجن في إيران بتهمة التجسس، اتهمها زوجها بعدم القيام بما يكفي لمحاسبة المسؤولين عن سجن زوجته، وقال «ريتشارد راتكليف» إن «تراس» لم تلتزم بوعدها بفرض عقوبات على أفراد في إيران كانوا متورطين في القضية.

فيما يتعلق بالمسألة الملحة المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني، اتخذت «تراس» موقفًا أكثر تشددًا، وقالت مؤخرًا: «الاتفاق النووي لا يتحرك بالسرعة الكافية، وأؤكد لكم أنه في حال انهياره، فإن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة».

> **لم تقدم تراس أي إشارة أنها ستعكس المسار**

وقـال «بـروفـازيـو» مـن معهد الـدراسـات الاستراتيجية والدولية إن هناك دلائل على أن «تـراس» ستتبع نهج «العمل كالمعتاد» في الشرق الأوسط.

وأضاف «بروفازيو»: «فـي حين أن قـدرًا كبيرًا من اهتمامها سيتوجه للوضع الاقتصادي الصعب والسياسات المحلية، فإن حكومة تراس ستدير الأزمات الخارجية وفقًا لمصالحها وستفضل الأمن والاستقرار على أي قضية أخرى».

وأوضح: «أتوقع علاقات أوثق بكثير مع الشركاء الخليجيين، بالنظر إلى أهمية مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بالنسبة للمملكة المتحدة، والمزيد من الجهود لاستيعاب مصالح الشركاء الرئيسيين (مثل السعودية والإمارات)؛ بما في ذلك بساحات الصراع الرئيسية التي تنخرط فيها هذه الدول بنشاط».

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

عبد المنعم سعيد:

تحديات أزمات كونية وإقليمية مركبة

*المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة

لا بد من أن كثيرين في منطقتنا العربية تعرضوا لنوبة عصبية حينما تصاعدت أحداث العنف في «المنطقة الخضراء» في العاصمة العراقية بغداد.

لم يكن هناك وقت طويل قد مضى حينما بدأت أحداث عنف أخرى في العاصمة الليبية طرابلس.

وسواء كانت الحال في لبنان أو سوريا أو اليمن أو بصورة دورية في غزة الفلسطينية، فإن العنف يأتي بأشكال مركبة مستمدة من الماضي، ومنذرة بكوارث في المستقبل.

الجوار القريب المحيط في كل الاتجاهات، والمشتعل بنار لم يهدأ أوارهـا منذ عقود حتى الآن، والمعقد بفعل انقسامات طائفية وعرقية، وميليشيات منحرفة ومحترفة، يوجد وسط أزمات كوكبية ودولية تراكم بعضها فوق بعض. والآن أصبح العالم يواجه حزمتين من الأزمات: إحداهما أزمة كونية تتعلق بالبقاء أو الفناء، وتتجلى بوضوح في الأوبئة وظاهرة الاحتباس الحراري، بينما الأخرى أزمة دولية ديناميكية.

وخـلال ربع القرن الأخير، عاش العالم أربع أزمات اقتصادية وسياسية كبرى: أولاها كانت الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧؛ وثانيتها كانت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨؛ وثالثتها أزمة «كوفيد» في ٢٠١٩؛ ورابعتها الأزمة التي صارت حرباً في أوكرانيا في ٢٠٢٢.

وبعد أكثر من ٦ شهور على بدء الحرب الروسية الأوكرانية فإنها لا تزال مستمرة، ولا يوجد ما يشير إلى نهايتها.

وعادة ما تنتهي الأزمات والحروب بشكل ما من خلال:

أولاً، القاعدة العامة، وفيها تنتهي الحرب بانتصار طرف بشكل كامل وهزيمة الطرف الآخر، وهو ما حدث في الحرب العالمية الثانية والحرب الأهلية الامريكية؛ حيث كان الانتصار كاملاً، واستسلم الطرف الآخر راكعاً.

وثانياً، لا يوجد انتصار أو هزيمة مطلقة، وإنما تؤدي الحرب إلى نوع من التفاوض يعكس توازنات القوى والرغبة في إنهاء الصراع. والحقيقة أنه لا يوجد لدى أحد في العالم من يؤكد أن الحرب سوف تنتهي بانتصار طرف أو آخر؛ أو أن أياً منهما على استعداد للجلوس على مائدة التفاوض.

ضع كل ما سبق بعضه فوق بعض، وتخيل حجم ما يقض المضاجع العربية؛ خصوصاً تلك التي نعمت أولاً بنعمة الاستقرار السياسي، وتجاوزت فتنة «الربيع العربي» إلى صيغة سياسية ثابتة ومشروعة؛ وثانياً بشجاعة القيام بالإصلاح الشامل للبلاد والعباد خلال السنوات الأخيرة، مضيفة شرعية الإنجاز والنمو إلى شرعية التاريخ والدولة الوطنية؛

> **المحيط مشتعل في كل الاتجاهات بفعل انقسامات طائفية وعرقية، وميليشيات**

وثالثاً بأن جميعها راغب في تحقيق السلام العادل والاستقرار الإقليمي، لكي تكون هناك بيئة مناسبة لما يريدون تحقيقه من أهداف في الأمن والتنمية، وجرى ذلك في معاهدات واتفاقيات مباشرة، أو إعادة جدولة العداء وأولوياته في المنطقة.

تسع دول عربية تلاقت على هذه الأهداف، من خلال مشاورات واتصالات جرت قبيل القمة الامريكية العربية، وأثناءها كان الخطاب العربي عاكساً لمدى التقارب في الرؤية والنظر للمستقبل؛ ليس فقط في مواجهة الطرف الامريكي، وإنما أيضاً في مواجهة العالم والإقليم وتحدياتهما الصعبة.

هذه المجموعة من الدول سعت منذ بداية العقد الحالي إلى بناء جسور التعاون مع الجوار الإقليمي، ومشت في طريق حل المشكلات والمعضلات التي تراكمت خلال العقد السابق؛ في الوقت نفسه الذي أقامت فيه سياسات متوازنة مع قوى العالم الكبرى. لم يكن ذلك على أساس من سياسات «عدم الانحياز» و«الحياد الإيجابي» السابقة في ستينات القرن الماضي؛ وإنما على أساس من تعريف دقيق للمصالح الوطنية؛ بحيث يكون مد الأيادي وسحبها متوقفاً على ما يفيد وينفع.

هذه المصالح ذاتها تدفع في اتجاه ما هو أكثر، ليس فقط لأنه ليس بمقدور كل دولة بمفردها حل قضايا من الاتساع والعمق والاستمرارية مثل الاحتباس الحراري؛ أو أنها في ظل عدم اليقين المحيط بالأزمة الأوكرانية أن تتعامل مع الظروف المتقلبة للسياسة الدولية؛ ولكن أكثر من ذلك، فإن عدم اليقين هذا يزداد انتشاره بعد كل يوم؛ لأن متغيرات الأزمة ليست فقط قائمة على توازن القوى، أو القدرة على المبادرة وامتلاك زمام الأمور، أو تحمل الاستنزاف الجاري للموارد والبشر؛ وإنما هي أكثر من ذلك قائمة على الأحوال الداخلية للدول.

لن يختلف أحد على الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة ومكانتها في العلاقات الدولية، ولكن واشنطن تمر بأزمة داخلية حادة، ربما لا تشبه أزمات العالم الثالث أو تلك الذائعة في الشرق الأوسط، ولكنها تحتدم على

الطريقة الامريكية التي تجعل انتخابات التجديد النصفي، ومن بعدها الانتخابات الرئاسية، منذرة بمواجهات حادة تشبه تلك التي جرت في ثلاثينات القرن الماضي، حينما تحدت «الفاشية» والعنصرية الاستقرار المؤسسي للدولة.

المواجهة المنتظرة بين الرئيس الحالي جوزيف بايدن والرئيس السابق دونالد ترمب لن تكون حول رئاسة الدولة الامريكية، وإنما حول ماهية الولايات المتحدة ذاتها. وفي المقابل فإن ثمن النصر أو الهزيمة في أوكرانيا، سوف يعطي العالم دولة روسية غير تلك التي عرفناها، غير مكتفية بمراجعة النظام العالمي، وإنما بتغيير الأحوال في القارة الأوروبية، وفي الطريق القصاص من لحظة مهانة سابقة عند انهيار الاتحاد السوفياتي قبل ثلاثة عقود. الصين المستقرة على فوائد العولمة، والاستعداد للمراجعة السلمية للنظام الدولي، أظهرت أنياباً عسكرية مقلقة للمستقبل، خلال أزمة تايوان الأخيرة التي نجمت عن زيارة لم تكن لها ضرورة للسيدة نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الامريكي.

عدم اليقين من أحوال القوى العظمي وتقلباتها الداخلية والخارجية يضيف قلقاً إضافياً لعالم تقلبت أحواله بقسوة خلال الأعوام الأخيرة، ولا يوجد سبيل للتعامل معه إلا من خلال قوى مستقرة وملتقية على مصالح خاصة، يضاف لها امتزاج وتكامل عندما تلتقي مع مصالح دول أخرى جرى التشاور واللقاء معها.

في هذا المقام، سبق أن تعرضت للتجربة الأوروبية في أعقاب الثورة الفرنسية، وكيف أن إقامة «المنظومة الأوروبية» أو «The Concert of Europe»، كان هو الذي أعطى أوروبا الفرصة لكي تتجاوز؛ ليس فقط الثورة والحروب النابليونية، وإنما أكثر من ذلك الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أنتج مؤسسات قادرة على تحقيق الاستقرار واستيعاب آثار الثورة الصناعية الأولى. المفهوم كان وثيق الصلة بتوازنات القوى في القارة الشابة وقتها، ونبع من واقع الجغرافيا السياسية، وظل مؤثراً في سياساتها الإقليمية والدولية، حتى انهار مع قيام الحرب العالمية الأولى.

في حالتنا الآن، ليس على تجمع من الدول التسع أو ما هو أكثر إلا أن يبدأ في الانتقال من حالة العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بين الدول، إلى صياغة مصالح جماعية تتعامل مع الواقع الدولي والعالمي.

> **لن يختلف أحد على الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة ومكانتها في العلاقات الدولية**

في هذه الحالة فإن على «المنظومة العربية» أو «Concert of Arabia» أن تتعامل مع المشكلات الملحة لمنع الوباء قبل قدومه، ومكافحة الاحتباس الحراري وأزمات الطاقة والغذاء، وتقلبات أحوال الدول العظمى، من خلال تعميق العلاقات فيما بينها، وهي الواقعة في مفترق طرق العالم وفي القلب من أزماته.

وبصراحة فإن كل ذلك يقع في مركز «السياسة» العربية وسبلها الحالية، وهي التي تستطيع بلادها كل يوم أن تساهم أيضاً في تغيير الإقليم والعالم.

*رئيس مجلس إدارة صحيفة المصري اليوم بالقاهرة، ورئيس مجلس إدارة ومدير المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة

د. عبد الحسين شعبان:

عــن فقــه التعايــش

تعاني الكثير من المجتمعات من التمييز والإقصاء والتهميش إزاء الهويّات الفرعيّة بزعم "الأغلبية" أو "الادعاء بامتلاك الحقيقة" أو "الأفضليات"، تارة باسم الدين وأخرى باسم الطائفة أو المذهب أو الاتجاه السياسي أو التوجه الأيديولوجي أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الجنس أو اللون، وهي ظواهر ما تزال تعيشها العديد من المجتمعات، الأمر الذي يؤدي إلى الانتقاص من مبادئ المواطنة المتساوية والمتكافئة التي تستلزمها الدولة العصرية.

ويقود ذلك إلى احترابات ونزاعات بعضها مسلّحًا ويدوم لعقود أو حتى لقرون، حيث شهدنا حروب إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب وتهديد للسلم والأمن الدوليين. والمسألة لا تتعلّق بكل مجتمع فحسب، بل أنها تمتد إلى العلاقات الدولية، فبسبب غياب "التعايش" شهدت أوروبا حروبًا دينية وطائفية كان أكثرها دموية حرب المئة عام وأعقبتها حرب الثلاثين عامًا، التي انتهت بصلح ويستفاليا ١٦٤٨؟

لكن دورة الحروب وإن توقّفت لحين، إلاّ أنها كانت أكثر ضراوةً وقسوة راح ضحيّتها عشرات الملايين من البشر خلال القرن العشرين، أبرزها الحربين العالميتين. فما المقصود بفقه التعايش والمشترك الإنساني؟ وما هي الجوامع التي يمكن أن يلتقي عندها بنو البشر بغضّ النظر عن هويّاتهم الفرعيّة وخصوصياتهم الثقافية؟

وإذا كان الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته حسب أرسطو وعاقل وناطق في الآن، أي أنه لا يستطيع العيش منعزلاً أو معزولاً عن المجتمع، فهذا يعني أن المشترك الإنساني ينبع من حاجات الإنسان الفطرية ويمثّل قيمًا فاضلة ومبادئ سامية تعبّر عن جوهر النفس البشرية وتتجاوز الحضارات والثقافات والمجتمعات، وبقدر ما تكون الخصوصية حاجة ماسّة إنما ليست انغلاقًا أو انعزالاً

بقدر كونها إضافةً وتواصليّةً وتفاعليّةً مع الهويّات الأخرى في إطار المشترك الإنساني الذي يتلاقى عنده البشر.

قيم انسانية

فالحريّة والعدل ورفع الظلم عن المظلوم والمساواة والشراكة والمشاركة هي قيم إنسانية سامية، وهي تمثّل اليوم الأساس في المواطنة الفاعلة والمتكافئة، وهذه ليست حكرًا على أحد أو مجموعة بشرية أو أمّة أو شعب أو مجتمع أو دولة، بل هي قيم جامعة وموحّدة، وهي تحمل في ثناياها مراعاة الخصوصية تساوقًا مع التطوّر التاريخي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مع الأخذ بنظر الاعتبار التواصل والتعارف والتآزر والتواصي والتسامح بين البشر.

وقد جاء الإسلام على حفظ الضرورات الخمس للتعايش السلمي للمشترك الإنساني، وهذه الضرورات تمثّل الكرامة الإنسانية، يتم التعبير عنها فقهيًا، والأمر يتطلّب إعمالها، لا حفظها كمعلّقات، بقدر ما يتم تجسيدها على أرض الواقع.

> **تعاني الكثير من المجتمعات من التمييز والإقصاء بزعم الأغلبية**

وأول ضرورات الاجتماع الإنساني المشترك هي حفظ النفس، وهو يعني "حق الحياة والعيش بسلام ودون خوف" وهو المبدأ الأول للحقوق الإنسانية وفقًا للشرائع الدولية المعتمدة، والمقصود بذلك تحريم القتل أو الاعتداء على سلامة الجسد وحفظ الكرامة الإنسانية والحق في الحريّة. وحسب سورة المائدة – الآية ٣٢ "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا".

أما الضرورة الثانية فهي حفظ العقل، والعقل هبة ربّانية منحها الخالق للإنسان وعليه استخدامها وتنميتها بالحكمة وبُعد النظر والتروي على قاعدة تفعيل المشترك في حياة البشر، أممًا وشعوبًا وقبائل على أساس التواصل الإنساني خارج أي اعتبار ديني أو عنصري أو استعلائي، وذلك بتعزيز الروابط الإنسانية التي ترتقي بالمجتمع الإنساني لما فيه الخير والنفع والعدل والمساواة والسلام.

والضرورة الثالثة فهي حفظ الدين أي العقيدة والإيمان، إنما تقوم على أساس احترام عقيدة وإيمان الآخر. في حين أن حفظ العرض هو الضرورة الرابعة، أما حفظ المال هو الضرورة الخامسة، أي عدم التجاوز عليه تعسّفًا وبما يلحق ضررًا بالإنسان.

وهذه الضرورات جميعها وردت في إطار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وهي تلتقي بثلاث حقول في النفس البشرية، وهي الجسد والعقل والروح، وهناك علاقة عضوية بين هذه المكونات الثلاث، وهي لدى البشر جميعًا في مشرقهم وفي مغربهم وحيثما يكونون، لأنها تمثّل مشتركات جامعة، وسواء أكانت المجتمعات متقدّمة أم متأخّرة، موحّدة أم غير موحّدة، مؤمنة أم غير مؤمنة، لكنها تمثّل قاسمًا مشتركًا أعظم للبشر.

سلامة الجسد

وحين يتم الحفاظ على سلامة الجسد وتهذيب العقل تتسامى الروح وتتطهّر النفس البشرية، بما يجمعها من مثل وقيم إنسانية، لاسيّما تلك التي تعتمد العدل والإنصاف، فالأساس هو جلب المصالح ودرء المفاسد، وهكذا تتكامل النفس البشرية بتكامل الجسد والعقل والروح، بما يحفظ كرامة الإنسان المادية والمعنوية.

وإذا كان الإنسان كائن اجتماعي بطبعه كما ورد ذكره، فقد جاءت رسالة الأديان، ولاسيّما الإسلام، تدعو إلى التواصل والتفاعل والتعاون والتسامح، تلك التي تؤسس للكليات الجامعة، وذلك ما يمثل فقه التعايش وهو يمثّل ضابط مسيرة الفرد والمجتمع في شؤونه لا تستقيم حياة البشر بدونها.

* شبكة النبأ المعلوماتية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk